

الكتاب الثاني

التحقيق والمقصود

obeykandi.com

ويبدو لنا أن في نظام التحقيق الجنائي الراهن ما يمكن أن يعد من سلالة هذا الضرب من الدليل . ألا يدل القتل — بجثته — في كثير من الأحيان على قاتله ؟ كم من قاتل افتضح أمره بغير شيء سوى فحص جسد القتل فإذا هو « ينطق » باسمه ويشير إليه ، بنقطة من دمه على ملابس القتل يكشف التحليل عن أنها من فصيلة دمه ، أو قطعة من ملابسه تمزقت وقت الصراع وبقيت في يد القتل أصدق شاهد وأقوى دليل .

وجاء بعد ذلك زمان تطور فيه « فن » التحقيق إلى مستوى جديد ، إذ بدأوا يسألون « الله » عن الحقيقة ^(١) ، وذلك في صورة « تجربة » ^(٢) يجرونها على المتهم ، وهم يعتقدون أنه إن يجتازها بسلام إلا إذا أعانه الله على ذلك لبراءته ^(٣) . كأن تربط عيناه ويوضع أمامه سلاحان ويكلف بإمسك أحدهما فإن مس يده السلاح الذي استعمل في القتل كان هو القتال ، أما إن مس السلاح الآخر فقد ثبتت براءته .

ومن أهم أنواع « التجربة » أن يعطى المتهم سائلا ضارا — وقد يكون سما — ليتجرعه ، فإن مات به كان جانياً وإن نجا منه أو تقاياه كان بريئاً . وبعد ذلك رأينا وسيلتين من وسائل التحقيق ، يستطاع اعتبارهما من سلالة التجربة ، هما : القسم ^(٤) والتعذيب ^(٥) .

فالقسم على سيف أو حيوان مفترس مثلاً ، معناه أن المتهم يستعدى

(١) A. Crawley : Encyclopedia of religion & Ethics. Vol. 6. p. 507

(٢) Ordeal

(٣) ونظام التحقيق بالتجربة ما زال شائعاً حتى يومنا هذا بين القبائل المتأخرة في إفريقيا ومدغشقر . وفي هذه الأخيرة نوع من السم يسمى « نانغين » Tanghin تقدر نسبة من يقضى عليهم ممن يتناولونه للتجربة بواحد في كل خمسة ، ويبلغ عدد ضحاياه في العام ألفاً وخمسمائة إلى ألفين من السكان . (راجع الانسيكلوبيديا السالفة الذكر . الجزء التاسع : ص ٥٢٦) .

(٤) Oath

(٥) Torture

على نفسه هذا السيف أو هذا الحيوان إن كان كاذباً في قسمه ^(١) .
أما التعذيب فقد كان في الواقع عنصراً من عناصر « التجربة » ، إذ
كان يلزمها عادة قسط من الألم والعذاب ، بالسير على الجمرات مثلاً أو
الإلقاء في ماء مثليج أو تجرع السم ؛ حتى لتبدو « التجربة » نوعاً من
العقاب لا مجرد تحقيق ، بل إن من تقضى عليه كان يعتبر بذلك قد
نال جزاءه .

فالتعذيب هو جانب العذاب في « التجربة » مستقل بذاته ، وإن كان
حمل نفس المعنى : أنه من الناحية النظرية وسيلة تحقيق يخضع لها البريء
والجاني على السواء ومن ناحية الواقع نوع من العقاب .

وأخيراً ، طلع فجر النهضة العقلية والعلمية ، جاء دور الدليل العلمي ،
الذي لا يعتمد على الهيات أو معتقدات ، وإنما يخضع لمبادئ العلم ومنطق
العقل . فالميت لم يعد يتكلم ، والصُّدفة — والتي كان يعتقد أنها تدل على
إرادة الله — لم يعد لها الحكم والحسم . وأصبح التحقيق الجنائي فناً وعلماً
لا غموض فيه ولا « ما وراء الطبيعيات » ، بل يستند استناداً صريحاً سافراً
إلى أحدث مبادئ العلوم بكافة أنواعها من طبيعيات وكيمياء وطب
وتشريح ، ويعتمد اعتماداً مطلقاً على قواعد الاستدلال المنطقي .

ويقسم علماء التحقيق الجنائي ، الأدلة الجنائية عادة ، إلى نوعين :
أدلة مادية وأدلة معنوية .

ولما كان أساس بحثنا هو « علم النفس » ، فإن الأدلة المعنوية تثير اهتمامنا
إلى حد كبير ، فهي أدلة مجردة غير محسوسة تستمد قيمتها من عمليات نفسية
تحتاج إلى إيضاح وجملة . أما الأدلة المادية — على أهميتها — فلا يلعب فيها
علم النفس دوراً كبيراً .

(١) وما زلنا إلى اليوم نسمع بيننا أشخاصاً يقسمون لإثبات براءتهم قائلين مثلاً « فلتحرقني
النار أو فليصيدي العمى ، إن كنت فعلت كذا وكذا » . فهو نوع من « التجربة » يعرضون
له أنفسهم بقسمهم على براءتهم .

وعلى ذلك فسيمضى بحثنا على الوجه الآتى :
فى باب أول : نعالج « الشهادة » وهى أهم الأدلة المعنوية على الإطلاق.
ثم فى باب ثان : نبحث فى الدليل الثانى من الأدلة المعنوية وهو أقوال
المتهم واعترافه .

وفى باب ثالث : نتابع البحث فى الأدلة المعنوية بدراسة نوع خاص منها
هو « الدليل النفسى » وهو يختلف عن الشهادة وأقوال المتهم فى أنه ليس
دليلا قوليا .

وأخيرا — فى باب رابع — نقدم دراسة موجزة على أسس علم النفس
لنفسية المحقق والقاضى ، لنرى ما لما يعتمل فى نفس أيهما من أثر فى تقدير
الدليل وفى مصير التحقيق والمتهم فى نهاية الأمر .

الباب الأول

الشهادة

مقدمة

أهمية الشهادة الجنائية

صحة الشهادة

الكذب في الشهادة

أهمية الشهادة الجنائية :

يقول الفيلسوف بنتام إن الشاهد هو سمح العدالة وبصرها ، ولعله أبلغ تعبير عن أهمية الشهادة في المسائل الجنائية ، فإن الجريمة إذ تقع لا يحزر مرتكبها عادة على نفسه صمكا بارتكابها ، وما عدا جرائم التزوير في المحررات فإنه يندر أن تكون الكتابة من سبل الإثبات في معظم الجرائم. وفي هذا فرق بين الإثبات في المواد المدنية والاثبات في المواد الجنائية ؛ فبينما الشهادة في الأولى ذات أهمية ثانوية نجدها في الثانية هي العنصر الرئيسي الغالب في الإثبات . ولعل هذا مما يؤسف له ، فإن الكتابة كدليل أقوى وأدق وأقرب إلى التحقق من صحته بينما الشهادة معنوية وغير ذات حدود ومن العسير قياس صحتها قياساً نظمئاً إليه ، ذلك أنها نتاج للنفس البشرية تلك النفس الغامضة المبهمة ، ولذا فهي تخضع لما تخضعها له هذه النفس من العوامل التي لا حصر لها والتي لم نصل من دراستها إلا إلى علم قليل .

ومع ذلك فإن كلمة مرسلّة من فم شاهد قد تدفع بعنق إلى المقصلة أو تزج بريئاً في سجن أو تجرد شريفاً من الكرامة والاعتبار .

فإذا كان هذا هو شأو الشهادة من الأهمية ، أفلم يكن واجباً أن يكون لها من العناية والدراسة أعظم نصيب ؟ بذلك تستنير العدالة وتنبين الطريق إلى هدفها وتوفر الإنسانية على ضميرها أخطاء القضاء .

إلا أن هذه العناية والدراسة لم يكن لها من وجود، وكان الأمر متروكاً بلا علم منظم يحلو دقائقه ويسلط الأضواء على جوانبه ومخابئه كان مرجعه من قبل ومن بعد للمحقق أو القاضى يسير فيه بوحى ذكائه وإلهامه وإحساسه وخبرته . وإننا إن سلمنا بأن هناك عدداً غير قليل من القائمين بشؤون التحقيق والقضاء فى كل زمان ومكان لهم من الاستعداد الفطرى والفضيلة والبصيرة النفاذة ما يقودهم فى كثير من مشكلات الشهادة وما يهديهم إلى تبين الغث من الثمين والضالة من التضييل ، إلا أنه لا سبيل إلى نكران الواقع من أن هذا ليس شأن كل القائمين على هذه المهام .

ولذا فقد كان واجباً أن يقوم علم وطيد الأركان ثابت الفروع يكون هدفه دراسة تلك العوامل التى تؤثر فى صحة الشهادة ووضع القواعد التى تحقق الاقتراب من مطابقة الشهادة للواقع على قدر الإمكان .

والواقع أنه لم يكن هناك قبل نهاية القرن الماضى بحث علمى منظم يتناول هذه الدراسة إلى أن بدت طلائع هذا البحث العلمى على أيدي العلماء هانس جروس وشستيرن فى ألمانيا وبينيه فى فرنسا وكلا باريد فى سويسرا^(١) . وقد بدأ هذا البحث على طريقة الاستخبارات^(٢) والتى كانت تنشر نتائجها فى مجلات علمية نفسية أشرف على إصدارها كبار علماء النفس فى ألمانيا وفرنسا وسويسرا فى أوائل القرن الحالى .

والاستخبار هو إجراء تجربة على جماعة معينة من الناس بأن تعرض عليهم أشياء أو رسوم أو أمكنة لمدة معينة وفى ملابسات معينة ثم بعد ذلك

يطلب منهم الإدلاء بما يذكرون مما عرض عليهم ، وقد يكمل الاستخبار باستجوابهم في بعض نواحي ما عرض عليهم وتفصيلاته . وكان المقصود أن تكون نتيجة الاستخبار دالة على مقدار ما يستطيع الشاهد في الأحوال المختلفة أن يستمده مما يقع تحت حواسه .

إلا أنه قد عيب على هذه الطريقة بعدها عن واقع الحياة وإغفالها لما يسيطر على نفسية الشاهد وهو في خضم الحادثة أو على مسرح الجريمة من انفعالات وأحاسيس ليس لها وجود في غرفة الاستخبار .

وعند ذلك لجأوا إلى أن يكون الاستخبار عن واقعة مدبرة مقدما (١) أي أن تمثل الواقعة أمام الجماعة المختبرة دون أن يعلموا بأنها أعدت لاختبارهم حتى تشير فيهم من الانفعالات وتحدث بهم من التأثير ما يحدث في الأحوال العادية . وقد عيب أيضاً على هذه الطريقة أنها تفتقر إلى الدقة والتأكد فيما يتصل بكيفية الواقعة ، إلا أن هذا العيب من الممكن تلافيه بتصوير الواقعة شمسياً أو التقاط شريط سينمائي لها .

وإلى جانب ذلك ، فقد كان علم النفس التجريبي (٢) قائماً على أشده في ذلك الحين تتلقف نتائج بحوثه مختلف الميادين العلمية من تعليم وتربية وطب واقتصاد وتجارة وقضاء . وقد بدأ به فون دت (٣) عند ما أسس مختبرة في ليبزج وتلاه منستر برج (٤) فانشأ مختبراً في فرايبرج ثم أخذت هذه المختبرات تنتشر إلى خارج ألمانيا حتى أصبحت اليوم لا تخلو منها جامعة أوروبية أو أمريكية .

وعلم النفس التجريبي قائم على استخلاص الحقائق النفسية بالطريقة التي تختص بها العلوم التجريبية أي بالقياس والتجريب الآليين . وقد بدأت الأبحاث التجريبية بعنصر المعرفة من الحياة النفسية فتناولت الذاكرة والانتباه

Vorgangexperiment (١)

Experimental Psychology (٢)

Münsterberg (٤)

Wundt (٣)

والتخيل وتداعى المعانى وتقدير الزمن والمسافة ثم اتجهت إل عنصرى الوجدان والنزوع وشملت الانفعالات والأحاسيس والارادة والمحاكاة ، ولا يخفى أن معظم هذه الأبحاث له صلة وثيقة بنفسية الشاهد مما جعل لها أثر آقيا فى تفهم بعض ما ينزلق إليه الشاهد من أخطاء .

إلا أن أهم ما ترتب على هذه الأبحاث والاستخبارات والتجارب كان هو الحقيقة الضخمة الآتية : إن الأصل فى الشهادة هو الخطأ والاستثناء هو الصواب .

وبذلك انهارت تلك الثقة العمياء التى كانت تولى للشاهد الصادق الأمين والشاهد الكريم المحتد أو الرفيع المنزلة الذى لا يرقى الشك إلى كلمة تخرج من فيه وبانهيار هذه الثقة العمياء تفتحت أعين العدالة وأضحت أصدق نظراً واحد بصرا . ولم يتمالك القوم عندئذ أنفسهم خففت قلوبهم وهم يقولون فى إيمان : كان هذا العلم أعظم وأجل من أن يبقى طى الغيب والجهل ،^(١) .

من هو الشاهد ؟

الشاهد هو من لديه علم يتصل بالواقعة الجنائية أو مرتكبها . والشاهد قد يكون فى نفس الوقت مجنياً عليه أو أصابه ضرر من الجريمة ، وقد يكون مبلغاً عن الواقعة . وعلى أية حال فهو فى الحالات الثلاثة شاهد يدلى بمعلوماته وتخضع شهادته لقواعد التحقق من صحة الشهادة التى سيأتى بحثها .

إلا أن للمجنى عليه أو من أضرت به الجريمة موقفاً خاصاً هو أنه معتدى عليه من الجانى يحمل له عاطفة الكراهية والرغبة فى الانتقام كما قد يضاف إلى ذلك أمله فى الحصول على أكبر تعويض من الجانى أو ذويه . كما أن للمبلغ هو الآخر موقفاً خاصاً إذ قد يحرص على إثباتات بلاغه خوف المسؤولية بكافة السبل ولو بالتجنى والاختلاق كما قد تكون لديه دوافع معينة تدفعه إلى الإدعاء على المتهم زوراً وبهتاناً . ولذا فإن هذا الموقف

(١) "Trop important pour ne pas naître un jour."

الخاص لكل من المجنى عليه والمبلغ يجب ألا يغيب عن الذهن في تقدير مدى الطمأنينة التي يصح أن تولى لأقوال كل منهما .

الكذب في الشهادة :

لا شك أن الشاهد — وإن لم يكن مجنياً عليه أو مبلغاً — قد لا يكون دائماً نزيهاً محايداً حريصاً على الحق . فإن أسباب الكذب المتعمد في الشهادة لا حصر لها وتتنوع كتنوع أغراض الحياة . فالشاهد يكذب لمصلحة مادية تحذوه أو لعاطفة تتملكه من كراهية أو حب أو حقد أو عطف أو مجرد ميله للمتهم أو نفوره منه ، وأحياناً يدفعه للكذب دافع لا يتصل بالذات كروح التضامن مع فريقه أو حزبه أو التعصب لجنسه أو بني وطنه ، وأحياناً يكذب لغير ما سبب سوى رغبته في الظهور والبروز وإسباغ أثواب البطولة على نفسه فيروى شهادته على أنها سجل حافل لماضيهِ الغني بمظاهر الشجاعة والتوثب وإنكار الذات ، دون أن يقيم للحقائق وزناً أو ينظر إلى ما قد يتبع ذلك من انخداع العدالة أو يصيب المتهم أو المجنى عليه من ظلم بليغ .

كل هذه الأسباب وسواها قد تدفع إلى الكذب في الشهادة سواء بالاختلاق أو بإخفاء جانب من الحقائق . فيجب أن يكون من أول ما توجه إليه عناية المحقق بحث الظروف والملايسات والعلاقات التي تحيط بأشخاص الدعوى من متهمين ومجنى عليهم وشهود وتحقيق كل دفع يمس تلك العلاقات ويجرح تلك النزاهة المفروضة في كل منهم .

الفصل الأول

تكوين العقيدة لدى الشاهد

إذا ما اطمأن المحقق إلى أن الشاهد حريص على ذكر الحقيقة بأكما مجرد من دوافع الادعاء والتحريف والتلفيق ، فإنه قد يساق إلى الاعتقاد بأن ما بين يديه هو الحق ، كل الحق ، ولا شيء غير الحق . ولكن الواقع أن صحة الشهادة ليست منوطة بحسب بالرغبة في ذكر الحقيقة، وأن كثيراً من الأخطاء القضائية تقع نتيجة هذا الإيمان الباطل وهو الاعتماد على حسن نوايا الشاهد . إن هناك — إلى جانب ذلك — ما لا حصر له من العوامل التي تجر إلى الخطأ في إدراك الوقائع وتؤثر في وضوحها وجلالها وتجر إلى الخطأ في تقديرها . وسنعرض لأهم هذه العوامل في هذا الفصل الذي يتناول موضوع تكوين العقيدة لدى الشاهد : إدراكا وذاكرة وتقديراً .

(أولاً) الإدراك

غنى عن البيان أن مهمة الشاهد هي الادلاء بمعلوماته عن وقائع أو أمور معينة وهو يكتسب هذه المعلومات عن طريق مشاهدته للواقعة ، تلك المشاهدة التي قد تأتي عن طريق حاسة البصر أو أية حاسة من الحواس الأخرى . وعلى ذلك فإن المعلومات التي لدى شاهد ما عن واقعه ما ، أساسها إدراكه الحسي لهذه الواقعة جملة وتفصيلاً ، ذلك الإدراك الذي تسلكه المعرفة لتجد طريقها إلى عقيدة الشاهد . والفكرة السائدة عموماً أن الذاكرة هي المسؤولة عن الخطأ في الشهادة ، إذ لا تنصرف الأذهان إلى أننا نختلف في إدراك الشيء الواحد فما دام أنه

وقع تحت حاسة من حواسنا فلا بد أننا ندركه جميعاً كما هو فإذا أخطأنا بعد ذلك فالخطأ مردود إلى الذاكرة . ولكن الواقع غير ذلك ، ولكي نطمئن إلى صحة عقيدة الشاهد يجب أن نطمئن أولاً إلى سلامة ادراكه .

وسلامة الادراك تستلزم بداءة وبداهة سلامة الحواس ذاتها التي هي أداة الادراك . فإذا كان الشاهد مصاباً بعاهة أو ضعف في بصره أو سمعه مثلاً ، فإن مدركاته البصرية أو السمعية يجب أن تقدر بدينتها على هذا الأساس^(١) . ولكن إذا ما افترضنا سلامة الحواس فيجب ألا نسارع إلى افتراض صحة المدركات التي تجيء عن طريقها .

يقول أحد المؤلفين^(٢) إنه كان يسير في ليلة تكاثف ضبابها عند ما لمح فجأة عصا بيضاء ملقاة في طريقه فأسرع بمفاداتها والقفز عليها ، ثم تسامل في نفسه كيف أنه استطاع أن يتبين وجودها رغم الضباب المتكاثف الذي يخفي كل شيء ولم يطل عجبته إذ لم يلبث أن لاحظ أن ما حسبه عصا بيضاء كان شعاعاً من الضوء ينفذ من أحد الأماكن المضاءة على جانب الطريق .

يجب ألا نسارع نحن أيضاً إلى إلقاء اللوم على حاسة البصر ، إذ أن هذه الحاسة قد أدت ما عليها بأن سجلت الصورة الخارجية تسجيلًا دقيقاً ، أما معرفة كنه هذه الصورة وتمييزها فليس من عمل الحواس ولكنه عملية عقلية تملأ الإدراك الحسى لتؤدي إلى الإدراك العقلي . فمعرفة هذا الشعاع

(١) ويجب ألا نفعل الخصائص الطبيعية للحواس . فالثابت علمياً مثلاً أن المنطقة المركزية بالعين هي المنطقة التي تختص بإدراك الألوان بدقة وأن هذه المنطقة في الضوء الخافت تكون عمياء تماماً فلا يعتمد إذن على ما يذكره الشاهد عن الألوان إذا كان الضوء على هذا الخفوت الذي يؤدي إلى تحريف الألوان عن حقيقتها . كذلك لا يمكن الحكم بدقة على مصدر الصوت إلا إذا كان صادراً عن يمين الشخص أو يساره أى في اتجاه الاذنين ، أما إذا كان الصوت صادراً من الأمام أو من الخلف فليس هناك ما يمكن به معرفة ذلك به على وجه الدقة ، وإن كان الشهود يميلون عادة إلى القول بأن الأصوات تأتي من الخلف أى من الجهة المخفية عن النظر .

من الضوء على أنه عصا كانت ولا شك خطأ عقلياً^(١) . وإذن فلأن الإدراك عملية عقلية تتلو التنبيه الخارجى للحواس، فليس بصحيح لزوماً كل ما يستقر فى الذهن من معلومات تأسيساً على مدركات جاءت عبر حاسة مبرأة من كل شائبة . وإنما يجب دراسة هذه العملية العقلية التى تحول المحسوسات التى تنقلها الحواس مجردة من كل معنى ، إلى مدركات عقلية تؤدى معنى من معانى المعرفة .

فما هى العوامل التى تتدخل فى إجرام عملية الإدراك العقلية والتى تؤدى إلى الوهم^(٢) أى إلى معرفة منحرفة عن حقيقة الواقع الخارجى ؟ إن الانتباه هو الضوء العقلى الذى يسلط على الخارج ليجلو الصورة الحسية ، والإنسان قد تحيط به أشياء مختلفة وتقع عليها حواسه ولكنها لا تدخل فى حيز انتباهه أو لا يكون لها من انتباهه إلا نصيب ضئيل، ولعل معظم إن لم تكن جميع أخطاء الإدراك راجعة إلى عدم اتجاه الانتباه أو عدم كفايته ، فإن ذلك الضعف الذى يصيب الصورة العقلية حينئذ يسمح لعوامل أخرى بأن تتدخل عاملة على تشويه هذه الصورة وإخراجها عن حقيقة الواقع^(٣) .

(١) يجب التفرقة بين هذا الإدراك الخاطئ False conception وخداع الحواس real illusion . ففى هذا الأخير لا تحسن الحاسة التسجيل كالضغط على إنسان العين بحيث ترى الأشياء مزدوجة أما فى الإدراك الخاطئ فإن الحاسة تسجل الشئ كما هو . راجع :

Hans Gross; Criminal Psychology. London. 1911. p. 425.

Illusion (٢)

(٣) كان أحد المصايين بمنون العرض Eyhibitionist يحوم أحياناً حول إحدى مدارس البنات . وبينما كان أحد الأشخاص ينتظر خروج الطالبات رأى رجلاً وقد أخرج أعضائه التناسلية من ملابسه فازعج وأسرع يبالغ الحارس وعند ما عاد رأى رجلاً يسرع فى الطريق ويوسع الخطى مبتعداً فأمسك به وأصر على أنه الفاعل . ولما لم تكن هناك سؤى هذه الشهادة وحدها فى القضية فقد استعان القاضى بأحد خبراء علم النفس الذى قطع بأن هذه حالة خطأ فى الشهادة إذ أن الشاهد عند ما فوجئ بالواقعة كان انتباهه موجهاً إلى مسألة العرض وإلى الأعضاء التناسلية للرجل دون أن ينتبه إلى مظهره وملابسه فلما رأى رجلاً بعد الواقعة مباشرة يوسع الخطى صور له الوهم أنه هو . (ذكر هذه الحالة Francois Gorphe. Critique du temoignage p. 346) .

ورأس هذه العوامل هو الإيحاء^(١) . ويمكن تعريفه بأنه تيار يسرى في غفلة من الشعور ليستقر في اللاشعور ثم يعود ليؤثر في الشعور وفي السلوك^(٢) . وقد يكون الإيحاء مصدره عوامل خارجية ، وقد يكون ذاتياً^(٣) مصدره النشاط النفسى الداخلى .

وإذن فالإيحاء يجد لنشاطه مجالاً في الإدراك كلما قصر الانتباه في جلاء الصورة العقلية واستكملها ، فيتدخل عندئذ لتوضيح هذه الصورة وملء فراغاتها على أساس الوهم لا الواقع . فالإيحاء يؤدي إلى التوهم . ومن أهم الظواهر التى توضح عمل الإيحاء ، الإدراك الإجمالى والإدراك التوقعى والإدراك الانفعالى .

فما يكاد يكون عليه الإجماع أننا ندرك الموضوع الخارجى فى مجموعه قبل أن ندرك جزئياته ، فإذا لم ينسحب الانتباه إلى هذه الجزئيات فإن الصورة المدركة تكون ناقصة مما يؤدي إلى تكملتها — عن طريق الإيحاء — بجزئيات متوهمة وذلك سر مرور القارىء على بعض الأخطاء المطبعية دون أن ينتبه إليها إذ أنه يقرأ الكلمات قراءة إجمالية دون أن يمر بحروفها حرفاً حرفاً ، فيتوهم صحة الأحرف الخاطئة .

كما أن الإنسان فى كثير من الأحيان يدرك — متأثراً بالإيحاء — لا الواقع الخارجى بل ما يتوقعه هو نفسه من الواقع . فإذا كان شخص ينتظر قدوم صديق له فإنه قد يتوهم رؤية صديقه فى كل عابر سبيل ، وإذا كان يتوقع مجيء سيارة فقد يتوهم سماع صوت محركها فى أصوات أخرى لاصلة لها بها .

Suggestion (١)

(٢) وهكذا يختلف الإيحاء عن الإيعاز Persuasion فبينما يخاطب الإيحاء اللاشعور نرى الإيعاز يخاطب العقل ويرمى إلى الإقناع .

Auto-suggestion (٣)

أما الانفعال فإنه يجعل الإنسان في إدراكه نهياً للإيحاء فلا يدرك إلا خلال الانفعال المسيطر عليه غير متوجه إلى غير ما يساير رغباته وأفكاره التي تصاحب هذا الانفعال ، والتي تكون توقعية في كثير من الأحوال . فالشخص الذي يفاجأ بلصوص يقتحمون عليه مسكنه ليلاً فيذعر ، قد يشهد مخلصاً بأن كلا منهم كان يحمل سلاحاً نارياً يشهره عليه بينما الحقيقة أنهم كانوا يحملون قطعاً مستطيلة من الحديد أو هراوات ، ولكنه أدرك بتوقعه الناشئ عن انفعال الخوف والفرع رغم أن حواسه لم تقع فعلاً إلا على ما كانوا حقيقة يحملون^(١) .

ومن الأمثلة الطريفة التي تدل على مقدار أثر الإيحاء في الإدراك تلك التجربة البسيطة التي أجراها أحد العلماء^(٢) في جمع من الناس بلل قطعة من القطن من زجاجة وهو يبتعد برأسه عنها وتحداهم إن عرف أحدهم نوع المركب الكيميائي الذي بالزجاجة من رائحته ، وأردف محذراً إياهم من أن الرائحة قوية وكرهية ثم رجا أن يرفع كل منهم أصبعه بمجرد أن يشتم الرائحة . وبعد خمس عشرة ثانية رفع الجلوس في الصف الأول أصابعهم وقبل أن تمضي دقيقة كان ثلاثة أرباع الموجودين قد رفعوا أصابعهم ، وعند ذلك كشفهم بأن الزجاجة لم تكن تحتوى إلا على ماء قراح ؛ أما من لم يرفعوا أصابعهم فقد كانوا غادروا القاعة فعلاً حيث لم يستطيعوا البقاء فيها لشدة عفن الرائحة .

يبدو لنا مما تقدم أن الإنسان في إدراكه للعالم الخارجي يخلط معه إلى حد كبير عالماً آخر خاصاً به ومن صنع نفسه ، هذا العالم الآخر يختلف كثيراً من شخص لآخر تبعاً للعوامل المتداخلة والمؤثرة والمسيطرة على حياته العقلية والنفسية .

(١) إلا أن الانفعال إذا كان خفيفاً فإنه يؤدي إلى تقوية الانتباه ومن ثم تحسن الإدراك .

(٢) العالم سلوسوم Slossom.

(ثانياً) الذاكرة

بعد الإدراك يأتي دور الذاكرة . ولها في مسائل الشهادة أهمية قصوى ، إذ الشاهد — وهو يدلي بمعلوماته بعد مضي فترة ما على الواقعة التي شهدها — مطالب بأن يسترجع ذكرياته عنها ، وهذا الاسترجاع هو ما يعبر عنه بالتذكر الإرادي^(١) .

ولعل أول ما يتبادر إلى الذهن مما يصيب الذاكرة هو النسيان . ودلالته أن الذاكرة قد فقدت سلطانها على التجارب أو المعلومات الماضية ومظهره العجز عن استرجاعها بوسائل التذكر المعتادة^(٢) .

وإلى جانب الاستعداد الخاص للذاكرة ، فإن التذكر يتأثر بعوامل ثلاثة : الحداثة والتكرار والشدة^(٣) . أى أن الواقعة تكون أقرب إلى الذاكرة كلما كانت قريبة الوقوع أو كان تكرر وقوعها أو كانت مزودة حين حدوثها بقوة أو شدة معينة كحالة انفعالية أو عاطفية .

ولا شك أن مضي الوقت هو من أهم وأعم عوامل النسيان . ويلاحظ في الشهادة أن رواية الشاهد تكون أكمل وأوضح وأضبط كلما ضاقت المدة بين الواقعة وأداء الشهادة عنها . إلا أن أحمد العلماء وهو ابراموسكى^(٤) أراد أن يثبت أن مرور بعض الوقت قد يؤدي إلى ازدياد وضوح الصورة في الذاكرة لا إلى العكس ، بحيث أن بعض أجزائها تعود إلى الظهور بعد اختفاء . وقد أجرى تجاربه على بعض الذكريات بأن تلقاها بعد وقوعها

(١) Voluntary recall

(٢) قيل إن لكل ذاكرة صبغة معينة ، فإما ذاكرة بصرية visual أو سمعية acoustical أو حركية motor . ومعنى ذلك أن صاحبها يكون أكثر قدرة على الاحتفاظ بالمدرجات التي تبصرها العين أو تسمعها الأذن أو أكثر قدرة على تذكر وتنوع الحركات والتنقلات التي تجري تحت حواسه ، ولا نعتقد أن هذا التقسيم وإن كان يبدو على جانب من الوجاهة — يمكن أن يدعى له الدقة والشمول .

(٣) Recency; Frequency; intensity

(٤) Ed. Abramowski : Le subconscient normal. Paris, 1914. p. 171

مباشرة ثم بعد ثمانية أيام ، فلاحظ في بعض هذه التجارب أن الذكريات تحسنت في التقرير الثاني بظهور بعض التفاصيل وبعض الأرقام التي لم يشملها التقرير الأول الذي تلا الواقعة مباشرة ، ولكنه لاحظ في نفس الوقت إختفاء بعض التفاصيل في التقرير الثاني وخاصة تلك التي لم يسبق ذكرها في التقرير الأول .

إلا أن الثابت على أى حال ، أنه بعد مدة معينة تختلف باختلاف الوقائع والظروف والأشخاص تبدأ الصورة الذهنية في الاختفاء والانطفاء رويداً رويداً ، وذلك ما لم يحدث فقد الذاكرة وهو ظاهرة من الظواهر المرضية .

والواقع أن النسيان أمر معروف ومسلم به ، ولكن الناس يكادون يعتقدون أنه الخطر الوحيد الذى يهدد الذكريات . والحقيقة أنه ليس أخطر ما يهددها وإنما أخطر داء يصيب ذاكرة الشهود هو التحريف الذى يعيب بالذكريات دون وعى منهم ودون أن يززع ثقتهم وإيمانهم بدقة ما يدلون به رغم تباعده بهذا التحريف عن الحقيقة بعض البعد أو كل البعد .

وهنا أيضاً يلعب الإيحاء الدور الأول لا في طمس الذكريات ولكن في تشويهها وتغيير معالمها ، إذ الإيحاء كما يعمل في مجال الإدراك كذلك يعمل في مجال الذكريات وقد يكون عمله في هذا الأخير أشمل وعلى نطاق أوسع . والإيحاء قد يكون ذاتياً ، ومن أمثلته ما قصه الاستاذ جيلهرميه^(١) من أن صديقاً له من المحامين قص عليه أنه كان يسير في الطريق يوماً عندما سمع ضجة فالتفت خلفه ورأى سيدة ملقاة بالطريق وبها إصابات بالبطن تحت أقدام دابة تجر عربة . وأجرى أحدر جال البوليس التحقيق وأنكر الحوذى أى خطأ من جانبه . وظلت الحادثة تراود فكر هذا المحامى مختلطة بشعور التأثر والشفقة لما أصاب السيدة وأخذت تتبلور في ذهنه فمكرة عن كيفية

وقوع الحادث : قاد الحوذى العربية فى سرعة كبيرة ولم يقرع آلة التنبيه فدهم السيدة ، وبعد شهور دعى للشهادة فقرر مخلصا ومعتقدا أنه يشهد الحق أنه رأى الحوذى يقود عربته مسرعا دون أن ينبه المجنى عليها . ولم يدرك إلا بعد أن اتفق له أن يعرف عن نظريه الخطأ فى الشهادة أنه فى الحقيقة لم يلتفت إلى الخلف إلا بعد أن وقفت العربية ووقع الحادث فعلا ، فلم يتبها له الوقوف على كيفية وقوعه .

كما أن الإيحاء قد يكون مصدره الظروف الخارجية ، أشخاصا آخرين مثلا . ومن أمثلة المعروفة قضية لانسيل^(١) . فى هذه القضية شهد الشرطى بأنه سمع القاتل يقول لزوجته قبل أن يطلق النار على عشيقها الذى فاجأه معها « ألا تخجلين أيتها القدرة » . ولكن شهد باقى الشهود بأن الشرطى لم يحضر إلا بعد إطلاق النار ، وقالوا أن هذه الكلمات قيلت قبل إطلاق النار وقبل حضور الشرطى . ولكن الشرطى عندما حضر بعد إطلاق النار سمع هذه العبارة من الشهود وانتهى إلى أن اعتقد بأنه سمع القاتل ينطقها أمامه . ولعل الخوف من أن يتبادل الشهود هذه الإيحاءات دون وعى منهم هو الذى يوجب علينا أن نسمع الشهود فرادى وأن نعمل على الفصل بينهم وعدم السماح لهم بالاختلاط^(٢) .

من كل ما تقدم يتبين لنا إلى أى حد تتأثر عقيدة الشاهد بالإيحاء . ولا ذنب للشاهد فى ذلك ولكنه العقل البشرى جبل على ضعف وجعل فى مهب التأثيرات النفسية التى تحيط به من كل جانب وتأثيره خلسة دون ديب ودون انقطاع^(٣) .

(١) L'affaire Lancel . جورف : المرجع السابق .

(٢) ولكن : هل يبدأ المحقق عمله بعد الواقعة مباشرة ؟ أنه لا يوجد فى الغالب إلا بعد أن يعقد الشهود شبه مؤتمراً وقد يتسع لهم الوقت لإصدار قرارات موحدة ملزمة .

(٣) انتقل مرة نوع طريف من الوباء عن طريق الإيحاء ذلك هو وباء الوخز L'épidémie de piqûres الذى اجتاحت باريس فجأة فى ديسمبر من عام ١٩٢٢ . ولا يعرف أحد كيف بدأ .

ويخطيء من يعتقد أن القابلية للإيحاء أو القابلية للخطأ في الشهادة عموماً قاصرة على فريق من الناس دون فريق أو أنها من خصائص البسطاء والجهال دون المستنيرين والمفكرين ، ذلك لأن كل نفس بشرية لا شك عرضة للتأثيرات التي لا مفر لهذه النفس البشرية من أن تتأثر بها بحكم طبيعة تكوينها .

إن الأستاذ منستر برج نفسه وهو العالم النفسى الجليل الذى أمضى السنين الطوال يدرس نظرية الشهادة علماً وتجربة لم يسلم من عوامل الخطأ في شهادة أداها ^(١) . ففي إحدى السنين حدثت بمنزله سرقة بينما كان غائباً في مصيفه وعند ما عاد تفقد المنزل ومحتوياته ثم أدى شهادته بعد أن أقسم اليمين ، وكان ما ورد في شهادته أن اللصين دخلا إلى المنزل عن طريق إحدى النوافذ ، وأنه رأى آثار شمع سائل على أرضية الدور الثانى مما يدل على أنها جاءت ليلاً وأوقدا شمعة ، وأنه رأى ساعة كبيرة ملفوفة في ورق على مائدة الطعام مما يدل على أن اللصين خرجوا زمناً مع العودة بعد ذلك لنقلها . وأخيراً تبين للأستاذ منستر برج أنه في كل هذه التفصيلات كان مخطئاً مجاوزاً للحقيقة فقد كان دائماً يتحدث عن شخصين مع أن المسروقات ضبطت بعد ذلك مع شخص واحد اعترف بالسرقة ، وكل إجراءات السرقة لا مانع من أن تكون حدثت من شخص واحد ، كما تبين أن اللص دخل إلى المنزل بواسطة

== شعرت النساء في طول باريس وعرضها بوخزات خفية وكانت أمواج منهن ترى عند الصيدليات ليضعن صبغة اليود على أماكن من أجسامهن شعرن بأن لبراً تخزها . أما من لم يسعفها الوهم بوخزة تشمر بها فقد كانت تخز جسمها قصداً وأحياناً بعد اتخاذ الاحتياطات الصحية من غلى الإبر وتطهيرها . وذاعت في هذا الجو الاتهامات الباطلة . جلست سيدة قبالة رجل في سيارة عامة وسقطت منها حقيبة يدها فهتت بالنقاطها ثم هبت بخاف وأمسكت به متهمه بإيه بأنه وخزها بإبرة ووجدت سيدة أخرى تجاورها تشهد بأنها رأت الرجل التعس يمسك بيده لإبرة لامعة ، وأخيراً تبين أن ما توهمته السيدة لإبرة هو قطعة نقود معدنية . أما المحنى عليها أو « على نفسها » فلم يوجد بها أى أثر لوخز .

(١) ومنستر برج معروف بأنه ألفى مئات المحاضرات في الجامعات وغيرها دون أن تكون أمامه فصاحة من ورق ولم تخنه ذاكرته أبداً في عبارة أو كلمة .

كسر قفل أحد الأبواب الثانوية ، وأما الدخول من النافذة فكان يقول به رجال البوليس بصفة متواترة مؤكدة لانهم لم يكتشفوا إلا أخيراً هذا القفل المكسور ولكنه تأثر في شهادته بإيحاء هذه الأقوال المتواترة . وأما آثار الشمع فكانت على أرضية الدور الأعلى لا الثانى وأما الساعة فكانت فكانت ملفوفة في غطاء المائدة لافى ورق لف (١)

من أجل هذه الخطورة الناجمة عن الإيحاء ينادى بعض علماء النفس بأنه كما أننا نلجأ إلى الطبيب الشرعى نسأله كيف حدثت الإصابة بهذه الكيفية أو تلك وهل حدثت من هذا السلاح أو ذاك أو غير ذلك من المشكلات الفنية الطبية ، كما أننا نفعل ذلك ، يجب أن نلجأ إلى الطبيب النفساني نستفتى فنه وخبرته ونطلب إليه اجراء تجاربه واختباراته لكي يحدد لنا إلى أى حد يعتبر شاهد ما فى ظروف وملابسات معينة متأثراً بالإيحاء ، لنقدر شهادته على هذا الأساس ، وخاصة إذا كان كل شيء يتوقف على هذه الشهادة وعلى صحتها أو بطلانها تؤسس براءة المتهم أو إدانته .

التنويم والشهادة :

صلة التنويم (٢) بالشهادة راجعة إلى أن التنويم مبنى على نظرية الإيحاء فهو حالة تشل الإرادة وتخلي السبيل بين ارادة خارجية ولا شعور النائم . والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن هو أنه إذا كان التنويم يشل الإرادة ويجعل النائم طوع أمر منومه فلماذا لا يستعان بالتنويم للحصول من شاهد على معلومات صحيحة بأن ينوم ثم يأمره منومه بذكر الحقيقة ؟ ويذكر منستر برج أنه كان يعالج طالباً من ادمان الكوكايين ، وفى يوم زارة فى منزله وسأله إن كان يحرز شيئاً من هذه المادة فأنكر إنكاراً باتاً ،

(١) Hugo Münsterberg : Psychology & Crime. London, 1909. p.39

(٢) Hypnotism وليس المقام مقام عرض كيفية احداث حالة التنويم ولا بيان شروط اجرائه ونجاحه ودرجات عمقه .

وعند ذلك نوّمه وسأله نفس السؤال فاعترف بالاحراز ودله على الخبأ الذي أخفى فيه كمية من هذا المسحوق (١) .

هذا مثل يؤيد التساؤل السابق . ولكن إذا رفض الشاهد أن ينوّم — ولا شك في أن التنويم لاستخلاص الحقائق فيه نوع من الامتحان — فما العمل ؟ وكيف نستطيع أن ينص القانون على جواز التنويم وقد يكون الشاهد — كما يتأتى في بعض القضايا الهامة أو ذات الصبغة السياسية — من الشخصيات البارزة في الدولة ؟ وأي مهزلة تحدث إذا أصر الدفاع على طلب تنويم الشاهد في قاعة الجلسة ؟

وإذا فرضنا أن الشاهد قبل أن ينوم ووجدت محكمة تحترم نفسها قبلت استخلاص الحقائق على هذا الوضع فهناك تساؤل أروع : هل هذا الشاهد القائم الذي يدلى بأقواله هو بذاته الشاهد الذي استدعته المحكمة لتسمع شهادته بملء حواسه ؟ أهو بذاته ، رغم أنه قد أصبح مسلوب الإرادة ؟ أيمن أن يقال إن المحكمة تسمع شهادة فلان ، وفلان هذا نائم يغط في النوم ؟

وتشير حالة التنويم مسألة أخرى . إذا كان لاشعور النائم نهياً للإيحاء ، أفلا يستطيع الإيحاء إليه بأن يقوم بعمل ما بعد اليقظة ، أى يدلى بشهادته أمام المحكمة على وجه معين مثلاً ؟ هذا مستطاع وقد كادت التجارب النفسية أن تفرغ من بحثه وإثباته وأطلق على هذا النوع من الإيحاء اسم الإيحاء لما بعد النوم (٢) . والمؤلفات التي تبحث في موضوع التنويم زاخرة بمثل تلك التجارب التي أجريت في هذا السبيل والتي تؤكد منها أن النائم يصدع بما يؤمر بفعله عند ما يستيقظ (٣) . إلا أنه يجب الحرص الدائم في تقبل

(١) منستر برج : علم النفس والجريمة — المرجع السابق — ص ٢٠٦ .

(٢) Post-hypnotic suggestion

(٣) على تفصيل يختص بمقدار قابلية الشخص للنوم إلى عمق معين يتبعه عمق التأثير عليه في حالة التنويم ومبالغ طاعته للإيحاءات النوعية . وعلى تفصيل فيما يختص بإمكان الإيحاء إليه بارتكاب جرائم معينة بعد اليقظة ، ليس هذا موضع بحثه .

ما يعرض من مادة وتجارب لها المظهر العلوي دون أن يكون لها من الأمانة أو الدقة العلمية نصيب^(١).

(ثالثاً) التقدير

يسأل الشاهد عادة — وهو أخص وظائفه — عما رأى وعما سمع أو ما وقع تحت أية حاسة من حواسه .
ولكن قد يكون السؤال الموجه إلى الشاهد مقصوداً به معرفة تقديره الخاص^(٢) لأمر من الأمور، فلا تكون شهادة بالمعنى الدقيق بقدر ما هي استفتاء واستطلاع آراء .

وأكثر ما يعرض ذلك عندما يطلب من الشاهد تقدير فترة زمنية أو مسافة أو سرعة . والأمر الذي لا شك فيه أن الشهود يختلفون في تقديراتهم هذه اختلافاً بيناً قد يثير العجب والدهشة . فقد يوجد شاهدان في ظروف متحدة من كل الوجوه ، فأما أحدهما فيقول إن المتهم مر بهما بعد سماعهما للبيان الناري بخمس دقائق وأما الآخر فيقدر هذه الفترة بساعة كاملة . أو يشهد الأول بأن المتهم عندما مر بهما كان يسير على مبعدة منهما بحوالى

(١) نشر في مجلة بنش Punch الانجليزية الهزلية قصة عن اللص ذى النظرة المغناطيسية Burgler with the hypnotic eye الذى دعته جون بى John P. تقول أن جون بى لص لا كسكل الاصوص أنيق رشيق لا تجرد من هو أرق منه شمائل وأحلى طباطا ، يستقر في عينيه سحر مقيم ويشع منهما بريق جذاب كالغناطيس . لأنه يقتحم ابهاء الأثرياء وقصور أصحباب الملايين اعزلا من السلاح إلا من عيني رأسه يساطهما على من يعترض سبيله فيفقد الحراك والمقاومة ثم يربث على كتفه بلطف وحنان ويسأله ، فتابيح الحزائن فيسلمها إليه في هدوء ورضا وامتنان . وأخيراً — ولعله أراد ذلك ! — سيق جون بى إلى المحاكمة . ونودى على الشهود واحداً واحداً وكلما دخل منهم شاهد والتقت عيناه بعيني جون بى بدأ يهذى لفوره ويهرف بما لا يعرف . وفي النهاية وجه جون بى نظرة بريئة ، لائكية إلى القاضي ، ووجم القاضي ، ثم توجه إليه بالحديث في رقة وعذوبة « اننى أعرف الجانى يا جون بى . تقدم وضع القيد في معصمى . اننى أنا الجانى يا جون بى » .

عشرة أقصاب بينما يبدى الآخر أن أنفاس المتهم كانت تلفحه . وفي حالة أخرى قد يشهد شاهد بأن السيارة التي دهمت المصاب كانت تنطلق في سرعة الريح بينما الآخر يؤكد أنها كانت تسير الهويناء على سبيل النزهة . والعجيب في مثل هذه الحالات أن كل شاهد مخلص في تقديره ، وبالطبع لا شأن لهذا البحث بالشهادة المغرضة .

وليس عجيباً أن يكون هناك اختلاف كبير في تقدير فترة من الزمن ما دام هذا التقدير ضرباً من الحدس والتخمين لا يستند إلى قواعد ثابتة . إن كثيرين جداً لا يستطيعون أن يحددوا أو يقتربوا من تحديد الفترة التي تستغرقها دقيقة من الزمن مثلاً . هذا والزمن ، وإن كان محددًا في ذاته ، يختلف الإحساس بمضيه باختلاف الحالة النفسية للإنسان ، فإذا كان يمضى وقتاً ساراً بين هو وطرب فقد تمضى الساعات بالنسبة له وكأنها دقائق ، بينما لو كان في حالة قاق وانتظار وترقب فإن الدقائق تمضى ثقيلة وكأنها ساعات ، كما أن الأوقات يختلف وقعها حسب امتلائها بأنواع النشاط وازدحامها بالأحداث ، فإن إجازة طويلة تستغرق أشهراً يقضيها الإنسان في هدمٍ وتكاسلٍ قد تمضى وكأنها استغرقت من الزمن أسبوعاً بينما أن أسبوعاً واحداً يقضيه في أسفار ورحلات قد ينظر إليه فيما بعد وكأنه استغرق من الزمن عدة أشهر .

وتقدير المسافات يحتاج قبل كل شيء إلى خبرة سابقة . فنحن لا نرى المسافة بين شيئين رأى العين ، بل نرى هذين الشيئين فحسب ونقدر ما بينهما من مسافة . فإذا لم يكن الشاهد قد مارس قياس الأبعاد من قبل وتحقق من دقة قياسه فمن العنت أن نطالبه بتقدير دقيق .

أما تقدير السرعة فتظهر أهميته على الأخص في قضايا القتل والإصابات الخطأ . وقد يسأل الشاهد عن السرعة النسبية للسيارة مثلاً ، أو يطالب بتحديد وحدة السرعة التي كانت تتبعها أى عدد الأميال أو الكيلومترات في

الساعة . فأما سؤاله عن السرعة أو البطء فيستدعي من الشاهد لكي يحكم أن يقارن على مستوى معين يحفظه في نفسه عن السرعة ، فإذا فرضنا أن الشاهد أعرابي من الصحراء عاش حياته في البدو واقترب معنى السرعة في نفسه بسرعة الجمل ، فإنه قد يحكم بأن السيارة كانت منطلقة في سرعة الريح والجن بينما الواقع أنها كانت تسير على أقل سرعة . وأما سؤال الشهود عن وحدة السرعة فلا يحظى في العادة إلا بإجابات غاية في التنافر وآية في العجب إن بعض المحققين قد لا ينتبه بتاتا إلى أن الشاهد المائل أمامه لا يعرف ماهو الكيلومتر ولو سأله المحقق عن المسافة بينهما ، أى بين الشاهد والمحقق فقد لا يتردد الشاهد في القول بأنها ثلاثة كيلو مترات أو أربعة .

الواقع أن تقدير سرعة الأجسام المتحركة خارج عن حدود قدرة الكثيرين ويحتاج إلى خبرة سابقة لا تتوفر لدى معظم الشهود ومع ذلك فإن كثيراً من الأحكام تعتمد على تقديرات الشهود للسرعة رغم بعدها في غالب الأحيان عن الضبط والتحديد .

الفصل الثاني

الادلة بالشهادة

إن الإيحاء الذي ترسمنا نشاطه في تكوين عقيدة الشاهد ما يزال زاخر النشاط يلزم الشاهد كظله إلى قاعة التحقيق أو قاعة المحاكمة . وإذا أقدمه تلاء القاعة تلوّح له منصة عالية يجلس إليها القضاة في أرديتهم الرسمية وأوسمتهم الزاهية بنجومها اللامعة وقد ظلمتم الوقار والتوقير وأحاط بهم الحجاب والحراس كالصقور الكاسرة، وفي موجة الصمت الرهيب يسمع اسمه ينادى به لكي يمثل في عرين العدالة المقدسة فتداخله الرهبة والدهشة ويتقدم في

وجل ، إنه يرى القضاة شيوخاً فائقة مهيمنة ليس لعلمه إزاء علمهم قدروا قيمة فيركبه شعور بالقلة والجهل والتفاهة والحيرة ويسلمه هذا الشعور إلى الانفعال الذى يسلمه بدوره إلى ذلك القوى الجبار : الإيحاء .

يجب أن تكون نصب عيني كل محقق هذه الحقيقة : إن الشاهد خارج غرفة التحقيق قد يسرد الواقعة بجانب كبير من الدقة والانسلسل فإذا ما مثل أمام المحقق كان فى حالة من الاضطراب وتوزع النفس - وإن لم تبين ملاحظه عن ذلك أحياناً - تستدعى من المحقق قبل كل شيء أن يعمل على إزالتها أو تخفيفها على قدر الإمكان تمهيدا للسبيل أمام العدالة .

وأول ما يستعين به المحقق على ذلك ، هو الصبر ^(١) . إن صبر المحقق أو القاضى لينطبع أثره كالسحر فى نفس الشاهد ، فإذا به يسكن إلى استعادة ذكرياته فى طمأنينة وهدوء روع مما يهيء أفضل الجو لإيراد الحقائق .

المحقق آخر من يجب أن يفقد صبره وثبات أعصابه أمام الشاهد . ولو أن من الشهود من يغرقون فى ذكر التفاصيل ويعالجون الموضوع من أطرافه أو يخرجون عنه كليته ، إلا أن لباقية المحقق كفيلة برد الأمر إلى نصابه دون أن يشعر الشاهد بأن المحقق قد خرج عن هدوئه وثباته . والواقع أن هذا الإغراق من جانب الشاهد قد يؤدى فى بعض الأحيان إلى تنوير جوانب من القضية كانت خافية وإلى فتح أبواب كانت عاصية وإلى معلومات جديدة قد تقلب التحقيق رأساً على عقب لم يكن هناك من

(١) ومن نافلة القول أن نضع أكثر من الإشارة إلى أهمية معاملة المحقق للشاهد . يجب أن تكون جدية بفاض يبحث عن الحقيقة قد كرس حياته وأعصابه وصحته لأداء واجب القضاء المقدس . وجدية بشاهد لا يتقاضى أجراً على عمله قد يكون عطل شئونه أو أعلق مصدر رزقه أو قدم من بلد بعيد لى يؤدى واجبه إزاء العدالة . وليس ذنب الشاهد أنه أوتى أفقاً ضيقاً أو ذكاء محدوداً أو لساناً ثقيلاً حتى يرميه المحقق بإشارات أو كلمات تدل على الضجر أو الاحتقار أو نفاذ الصبر . إن مثل هذا — فوق ذلك — قد يؤدى إلى اضطراب الشاهد وقد يفسر المحقق هذا الاضطراب بأنه دلالة كذب الشاهد ، وهذا كله يؤثر فى النهاية على العدالة أبلغ التأثير .

سبيل إلى كشفها إذا ما منع الشاهد من أن يسترسل في شهادته كما يريد. هذا فضلاً عن أن شهادة بعض الشهود — وخاصة السذج منهم — قد تفسدها مقاطعة المحقق لهم ، ذلك أن لهم طريقة عقلية خاصة في التفكير والتعبير وقد لا يكون في استطاعتهم أن يدلوا بكل ما عندهم إلا إذا تركوا لطريقتهم الخاصة في العرض والتنويه. لقد رأيت بعض الشهود يعجز تماماً عن الكلام إذا ما حددت له النقطة التي يبدأ منها الكلام أو طلب منه أن يدلي بشهادته عما تلى حادثة معينة .

وتبدأ الشهادة بحلف اليمين^(١) . ثم يكون هناك بعد ذلك نهجان لتلقي الشهادة، نهج الإفضاء ونهج الاستجواب^(٢) . والنهج الأول أن يفضى الشاهد بما لديه دون تدخل من المحقق ، والنهج الثاني أن يسأل المحقق الشاهد عما يريد جزءاً جزءاً ليجيب الشاهد على هذه الجزئيات .

وقد أثبتت التجارب النفسية أن الخطأ في الشهادة الاستجوابية يزيد عنه في الشهادة الإفضائية . ولا شك أن الإفضاء أكفل للحقائق إذ ترد فيه

(١) إن العمل يظهر أن الشهود يحلفون اليمين لمجرد استكمال الشكليات أما الشاهد الذي يدفعه حلف اليمين إلى ذكر الحقيقة فهو في الغالب شاهد مستعد لأن يشهد بالحق دون حلف اليمين . ومن جهة أخرى هناك شهود لا يستطيع تحليفهم بل تؤخذ شهادتهم على سبيل الاستدلال ومع ذلك فإن للقاضي — تبعاً لاعتقائه — أن يأخذ بهذه الشهادة التي تؤدي بلا يمين ويرجحها على الشهادة التي تؤدي بعد اليمين ، مما يدفعنا إلى التساؤل عن قيمة اشتراط حلف اليمين في نظام الأدلة الإقناعية . أما إذا روي التعلق بنظام اليمين على أساس أنه قد يكون ذا تأثير على الشاهد ولو في بعض الأحيان فإننا نتساءل عن السبب في عدم تحليف جميع الشهود والافتصار على سماع بعضهم على سبيل الاستدلال . الواقع أنه يجب أن يقف الشهود جميعاً على قدم المساواة أمام القاضي ، أما تمييز بعضهم على البعض الآخر فإنه قد يؤدي بالقاضي إلى تعليق أهمية أكبر على الشهادة اليمينية وفي هذا خطورة على تكوين الاعتقاد الحر السليم . لسنا نقصد بالطبع تكليف الشهود من الأطفال غير المميزين حلف اليمين ولكن لناخذ حالة المحكوم عليه بمقوبة جنسية وهو غير جدير في نظر القانون بحلف اليمين ، أليس معنى هذا أننا نكاد نوحى للقاضي ألا يصدقه ؟ أليس جائزاً أنه يقرر الحقيقة التي أخفاها شاهد آخر من سرقة القوم أنفسهم وشهد كاذباً محاماً بمظاهر التوقير ؟ إن في هذا الوضع إجحاء صامتاً للقاضي بضرير العدالة .

الذكريات يسيرة غير مختصة ، بينما الاستجواب يرهق الذاكرة ويغضب الذكريات التي ترد عند ذلك متمزجة بكثير من الأوهام التي يثيرها الإيحاء ، وهذه الخطورة يضاعفها أن الشاهد يعتقد عادة أنه مكلف بالإجابة على كل سؤال يوجه إليه ولذا يجهد نفسه في البحث في ذاكرته عن هذه الإجابة وقد يسلم نفسه للإيحاء الذاتي فتسعهف ذاكرته بأوهام لا ظل لها من الحقيقة . ومع ذلك فإن الاستجواب يكاد يكون ضرورة حيث أن الشاهد عادة لا يلم بكل التفاصيل في بيانه المرسل كما أن المحقق قد يرى التساؤل عن بعض الأمور بشكل خاص أو مواجهة الشاهد ببعض ماعرض في التحقيق . ولذلك فإن الوضع الأمثل هو أن يترك الشاهد في مبدأ الأمر يدلي بكل ما عنده بلا مقاطعة ومع الحرص على عدم إظهار أى شعور خاص من جانب المحقق كالشك أو الاستنكار أو حتى إبداء أى اتجاه معين لكي يسايره في شهادتهم ويحدث هذا أحياناً بشكل لاشعورى وخاصة لدى السذج من الشهود الذين يعتقدون أن رأى المحقق هو الأعلى وهو الأحق أن يتبع . فإذا انتهى الشاهد من إفضائه يبدأ المحقق في استجوابه ، وأهم مايجب مراعاته عندئذ الابتعاد عن كل إيحاء .

ومن أسباب الإيحاء الشديدة الأهمية والشيوع : السؤال الإيحائي (١) . وهو الذى توحى صيغته أو تشير إلى اتجاه معين فى الإجابة . فإذا سئل الشاهد عن وجود شيء غير موجود ، سئل مثلاً : هل كان هناك ستار على النافذة ؟ أثبتت الاختبارات العلمية أن ٥٩٪ من الشهود فحسب يجيبون بلاعلى مثل هذه الأسئلة أما الباقيون فهم بين قائل لا أذكر وجيب بنعم وهو مايمثلهما -- هم من صور لهم الوهم وجود الشيء الذى يسألون عنه مدفوعين إلى هذا الوهم بمجرد ذكر هذا الشيء فى السؤال . هؤلاء مستعدون بعد ذلك لأن يسيروا مع الإيحاء إلى أقصى حد ، فإذا سئلوا عن لون الستار

الذى لا وجود له ذكر والوناً ما ؛ أكثر من ذلك ، إذا وجه السؤال على سبيل الخيرة ، هكذا : أكان الستار ذا لون أزرق أم أصفر ؟ فان الشاهد لا يخرج في إجابته عن هذين اللونين ويصور له الوهم أحدهما ولا يفكر في لون آخر سواهما متأثراً في ذلك بالوضع الذى صيغ فيه السؤال .

والواقع أن المحقق قد يضطر في نهاية الأمر إلى توجيه سؤال إيحائي ، ولكن ذلك يجب ألا يحدث إلا بعد توجيه الأسئلة بصيغة بريئة مجردة ، فإذا انتهى الشاهد من الإجابة عنها جاز بعد ذلك توجيه السؤال الإيحائي إذ يصبح ولا خطورة منه . فالمحقق مثلاً يستطيع أن يسأل هذا السؤال : هل رأيت مسدساً بيد المتهم ؟ ولكن على أن يسبقه هذا السؤال : هل كان المتهم يحمل شيئاً ؟ فإذا أجاب الشاهد بأنه كان يحمل مسدساً انتهى الأمر وإذا أجاب بغير ذلك جاز للمحقق أن يتدرج إلى سؤاله : هل كان المتهم يحمل بيده شيئاً ؟ فإن لم يكن هذا السؤال هو الآخر منتجاً كان له أن يسأله صراحة : هل رأيت مسدساً بيد المتهم ؟ ولا شك أن قوله بعد ذلك أنه رأى مسدساً لا يكون في قوة إجابته المستمدة من سؤال لم يرد فيه ذكر المسدس .

والإيحاء لا يكون بصيغة السؤال فقط ، فإن طريقة توجيهه والضغط على بعض الكلمات ونبرة الصوت وملامح الوجه وما يلبس توجيهه من ظروف ومناقشات ، كل ذلك أو بعضه قد يؤدي إلى أن يكون السؤال إيحائياً . أذكر أنني عدت من إحدى إجازاتي الصيفية مرة لأجد قضية جنائية حققها زميل كان مبتدئاً بدلاً مني ، عن سرقة وقعت على أحد الجنود الهنود بالإكراه في الطريق العام . وبدأت أقرأ صفحات التحقيق فوجدت أن الشاهد وهو طفل في نحو التاسعة أو العاشرة من عمره قد سئل مرة بمعرفة البوليس عند ضبط الواقعة ومرتين بعد ذلك بواسطة النيابة . وهو في أقواله بمحضر البوليس يقرر أنه رأى الواقعة رأى العين ويصف ما أداه كل من المتهمين الثلاث في ارتكاب الجريمة ، وفي أقواله بمحضر تحقيق النيابة

أول مرة أنه لم شيئاً وإنما أخبرته بتفصيلات الحادث كما رواها في تحقيق البوليس ، إحدى فتيات الشوارع ولا يعرفها ولا يستطيع الإرشاد عنها ، ثم عند سؤاله في تحقيق النيابة مرة ثانية عاد من تلقاء نفسه وقرر أنه حقيقة رأى الجريمة أثناء ارتكابها .

وجدت أمامى كل ذلك فلم أجد من نفسى ارتياحاً ، واضطرت أن أستدعيه مرة أخرى لأعيد مناقشته في هدوء وراعى أن وجدته ينظر إلى في حيرة كأنما يريد أن يستبين خطي وهل أنا ممن يرتاحون إلى رواية الرؤية أو إلى الرواية العقلية . وبدأت أسأله بأقصى الاحتياط ولكنى لمست مع الأسف أن هذا الاحتياط قد جاء متأخراً فقد كانت مدركاته عن الحادث قد اختلطت أفضع اختلاط إلى حد أن إجابته على السؤال المبدئى : هل رأيت أو لم تر ؟ كانت : لا أدري .

ولعله كان مخلصاً — وأرجح ذلك — حين أجابنى بأنه لا يدري ، وقد كان يدري مبدأ الأمر ولكنّه أصبح لا يدري . أنه طفل ، فريسة للإيهام كيفما ومن حيثما جاء ، لذا كان لابد من أن يراعى عند بدأ سؤاله ألا تشوه حساسية ذاكرته وأن يتناول في رفق وحذر وطمأنينة لاستخلاص أدق ما يستطيع استخلاصه منه .

ولذلك ينادى البعض بأن الاستجواب الأول يجب ألا يترك لصغار رجال البوليس بل يجب أن يتولاه قضائى مستنير بعلم النفس .

نوع خاص من الشهادة : الاستعراف

ليس الاستعراف رواية وأقوالاً ولكن يكتفى فيه — كإدلاء بالشهادة — بالإشارة والتحديد .

والاستعراف أن يقرر الشاهد إن كان هذا الشخص المعروض عليه هو الذى عناءه في شهادته أو في جزء منها . فإذا قرر الشاهد أنه رأى رجلاً يطلق النار على القاتل فقد يعرض عليه المتهم بعد ذلك لكي يقرر إن كان

هو الذى أطلق النار . فالاستعراف إذن شهادة صامتة ، ولسكنه لا يختلف فى شىء عن الشهادة الروائية من حيث أنه يعتمد على الإدراك والذاكرة ومن حيث تعرض الشاهد لجميع الأدواء والعوامل التى تشوه المدركات أو الذكريات .

فقد يكون إدراك الشاهد لشخصية المتهم -- مثلاً -- وقت الحادث غير سليم سواء بسبب الظروف الخارجية كعدم كفاية الضوء عندئذ^(١) أو لأسباب داخلية كعدم الانتباه الذى يفتح السبيل للإيحاء ويؤدى إلى الإدراك التوقعى والإجمالى والانفعالى^(٢) .

وقد يرجع خطأ الاستعراف إلى النسيان إذ أن مرور فترة طويلة بين الحادث وبين الاستعراف يؤدى إلى انطفاء الصورة من الذاكرة رويداً رويداً .

وقد يرجع إلى عمل الإيحاء فى الذاكرة ، فإذا نشرت صورة المتهم فى الصحف واطلع عليها الشاهد ثم عرض عليه المتهم بعد ذلك فإنه قد يستعرف على أنه مرتكب الفعل ، أو قد يتأثر الشاهد بأقوال غيره من الشهود الذين يؤكدون أنه الفاعل فينساق دون أن يشعر إلى مثل اعتقادهم ، أو قد يتأثر بالشائعات التى توجه إلى اتهام شخص معين . وقد روى العلامة برنهام قضية تظهر خطورة هذا النوع من الإيحاء هى قضية بوراس^(٣) . وتتلخص فى أن ثلاثة قتلوا وسرقوا السيدة براديس وأصابوا زوجها بإصابات بالغة لم تقتله على الفور ، وقبض على اثنين من الجناة وبقي الثالث — وهو قاتل الزوجة — هارباً . وكانت الشائعات قد استفاحت فى البلدة بأن هذا الثالث هو بوراس . ومع أن الأوصاف التى أدلى بها الزوج عن المتهم الهارب فى

(١) يقول هلمهولتز Helmholtz أنه يجب ألا نبالغ فى تقدير ضوء القمر ، فإن القمر المكتمل لا يزيد ضوءه عن ضوء شمعة واحدة تبعد اثني عشر قدماً .

(٢) أنظر صفحة ١٧٢ .

(٣) L'affaire Boras

التحقيق تختلف عن أوصاف بوراس فإن الزوج وهو على فراش الموت تعرف على بوراس بأنه قاتل زوجته ، اعتقد ذلك وأصر عليه متأثراً بإيحاء الشائعات الذى تسلط على نفسه الهالكة وهو يعالج سكرات الموت . وحكم على بوراس بالإعدام ثم تعمدل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ، وبعد ثلاث سنوات اكتشف القاتل الحقيقى وصدر عفو عن بوراس .

ومن أقوى ما يتلقاه الشاهد من الإيحاء رؤيته للتهمة وقت عملية الاستعراف مكبلاً بالأغلال محاطاً بالجند والحراس ، فإن هذا الموقف قد يؤدى ببعض الشهود - وخاصة السذج منهم - إلى الانسياق وراء الاعتقاد بأن هذا المتهم المقبوض عليه لابد وأن يكون الفاعل الحقيقى وإلا لما اهتمت السلطات بأمره إلى هذا الحد وألقت عليه القبض وفرضت الحراسة .

ولعل هذا هو السبب فى قيام نظام العرض القانونى فى التحقيق الجنائى ، بعرض المتهم على الشاهد بين آخرين لا يختلف عنهم فى المظهر العام حتى نحصى الشاهد بذلك من الإيحاء وحتى يكون العمدة فى تعرفه على حقيقة معرفته .

الفصل الثالث

شهادة النساء والاطفال والمسنين

(أولاً) شهادة النساء

كانت التشريعات القديمة فى اليونان وروما تمنع النساء من أداء الشهادة أمام القضاء ، ولكن إذا كان التمييز بين الرجل والمرأة فى أداء الشهادة القضائية صحيحاً من الناحية التاريخية ، فهل من الدقة العلمية أن تختص شهادة المرأة بسمات واتجاهات خاصة تميزها عن شهادة الرجال ؟

لعل العلماء لم يختلفوا فى موضوع له صلة بالشهادة قدر اختلافهم فى هذا

الموضوع وقد قاموا بوضع المسألة موضع الاختبار والبحث التجريبي فإذا هم يخرجون بنتائج غير متفقة بل مختلفة اختلافاً بيناً . فبينما ذهب البعض إلى أن شهادة الرجل أكثر دقة ذهب البعض الآخر إلى العكس تماماً ، في حين رأى البعض أن شهادة المرأة أكثر شمولاً ولسكنها أقل أمانة بينما رأى آخرون أنه لا توجد فروق ملموسة بين شهادة الرجل والمرأة . فالبحث إذن لم يؤد حتى الآن إلى نتائج ثابتة يعتمد عليها^(١) .

ولا نرى — ونحن نبحث نظرية الخطأ في الشهادة — أن نخوض في نظرية السكذب الارادى وهل المرأة أميل إلى السكذب وتغيير الحقائق من الرجل^(٢) .

ولسكن إذا شئنا بحث قدرة كل من الرجل والمرأة على الادلاء بشهادة صحيحة فيجب ألا نعتقد أن هناك حاسة خاصة بالشهادة لدى كل منهما نستطيع أن نجرى عليها الاختبارات الدقيقة لكشف قوتها أو ضعفها . كما وأن الشهادة ليست فحسب إدراكاً مجرداً أو أمراً تختص به الذاكرة أى ليست إدراكاً عقلياً صرفاً ، بل إنها تتصل بأعمق جذور الجانب الوجداني أو العاطفي من النفس . فما يقع للشاهد تحت حواسه في وقت ما إنما يمتزج في معرفته وتقديره بحالته العاطفية والنفسية بوجه عام في ذلك الوقت . وذلك سبب لاختلاف الشهود الذين يوجدون في موقف خارجي واحد إزاء الواقعة .

ولا شك أن المرأة بحكم طبيعتها ووضعها الاجتماعي اتجاهات عاطفية تشير وتستحوذ على اهتمامها بينما قد لا يعيرها الرجل أى التفات . قال قائل إن حواء بعد أن أكلت الفاكهة المحرمة كان أول ما صدر منها أن قالت

(١) جورف — المرجع السابق — ص ١٧٥ .

(٢) يرى البعض أن المرأة مواءمة بنوع معين من السكذب وهو إخفاء جانب من الحقيقة وذكر باقيها ، فهي قد تقول لك لأنها لم تعرض إلا ثلاث مرات خلال العام ونحني عليك أن مرضها استمر أربعة أشهر في كل مرة !

«هل ورقة التين تناسبني؟» هذا بينما أن آدم لم يفكر في تلك اللحظة الهائلة إن كانت ورقة التين ذات وضع لا أيق أو لون جذاب . وهذا المثال الخرافي رمز لاختلاف الاتجاه العاطفي بين الرجل والمرأة يؤثر ولا شك في شهادة كل منهما . فإذا فرضنا أن كلا من آدم وحواء سئلا في تحقيق بعد ذلك عن أوصاف ورقة التين فلا شك أن حواء كانت ستقدم لها وصفاً دقيقاً ، وليس معنى ذلك أنها أدق أداء للشهادة من آدم أو أقوى منه ذاكرة ولا كنهه يعني أن لها اتجاهها خاصاً يختلف عن اتجاهه كان له تأثير في شهادتهما .

لنأخذ حالة العانس كمثال آخر على ذلك . فإن موقف العانس غير موقف الرجل غير المتزوج ، إذ أن بقاءها بغير زواج معناه أن المجتمع خذلها وحرّمها ما تعتقد أنه حقها ولم يقدرها قدرها وتركها تتعرض لمخاطره دون أن يهيم لها سنداً أو حماية . ولذلك فإن نظرتها العامة إلى الوقائع الخارجية قد تتأثر بهذا الشعور إلى حد أنها قد تشك في أن كل ما يحدث في محيطها إنما هو من مظاهر ائمال المجتمع لها ودأبه على إيذاها ومضايقتها . فإذا قامت مشاجرة في الطريق وأصيب فيها بحجر فإنها قد تعتقد أنها إنما أريد قذفها واصابتها عمداً بهذا الحجر ثم تلون — دون قصد — شهادتها على هذا الوضع الذي قد يكون مخالفاً للحقيقة كل المخالفة . إلا أن العانس قد تتجه اتجاهاً مضاداً لذلك فإذا بها تنسأى بعاطفتها وتحولها إلى محيطها فتغدق عطفها وحدها على الآخرين حتى تعرف بأعمال البر والخير . إلا أن هذه الحالة النفسية أيضاً قد تكون سبباً في افساد شهادتها إذ هي تنظر إلى الخارج نظرة خير وتفاؤل تحجب عنها نواحي الحقيقة التي لا تكون دائماً متفقة مع توقعها للطيبة والخير والإيثار .

ويرى هانز جروس أن المرأة ذات الهام وبصيرة نفاذة فهي تصل إلى الحقائق — أو أن الحقائق تصلها — دون جهد وكأنا نزل عليها وحي ، بينما أن الرجل يحتاج إلى كثير من التفكير وإلى التوسل بالمنطق لكي يصل إلى

نفس هذه الحقائق فالرجل في الغالب لديه أسباب لمعتقداته بينما المرأة تقدم معتقداتها دون تسبيب^(١) .

فاذا أدت المرأة الشهادة فقد تدلى بواقعة أو فكرة معينة فاذا سئلت عن مصدر معرفتها بهارت بما معناه أنها متأكدة بما لا مزيد عليه وأن الأمر لا يحتاج إلى تدليل . وقد ينخدع المحقق غير المجرب بهذا التأكيد فيفترض أنها عاجزة فحسب عن تأييد قولها أو التعبير عن رأيها ، وقد يذهب إلى حد مساعدتها على تبرير وتأييد هذه الأقوال والآراء ، فاذا بها تتعلق بهذه النجدة وإذا أماننا واقعة اقتنع بها المحقق وقد لا يكون لها ظل من الحقيقة .

نخلص من كل ما تقدم إلى أن المرأة كشاهدة ليست أفضل ولا أسوأ من الرجل ولكنهما خلفان مختلفان كل منهما قد زود بطبيعة معينة تعينه على أن يؤدي مهمته في الحياة ، وهو أسير هذه الطبيعة تابع لها وهي تؤتي آثارها ونتائجها في كل ناحية من حياته فهي تصوغ نفسيته أو تصبغها وتسير سلوكه وتحدده ، والشهادة كعقيدة إنما تخضع في تكوينها لهذا الاستعداد الطبيعي والذي قد يؤدي بأيهما إلى أن يكون أقرب إلى الحقيقة في وقت وأبعد عنها في وقت آخر .

(ثانياً) شهادة الأطفال

الطفل أشد المخلوقات كذباً فهو لا يكف عن الكذب والاختراع . ذلك لأنه مخلوق ضعيف جثمانياً وعقلياً ، وهو كذلك سواء في الأسرة أو المدرسة أو المجتمع . ولذا فهو لا يستطيع بما له من قوة جثمانية محدودة أو بما أوتي من مقدرة عقلية قاصرة أن يدافع عن نفسه بالقهر والغلبة أو بالحاجة والمنطق . ليس له إلا الكذب طريقاً جانبياً يأوى إليه كلما عزت

عليه طرق الفرار من الحساب والمسئولية وخاف العقاب جزاء ما قدمت يداه ، أو أراد أن يحقق رغبة من رغباته من أقصر سبيل .

وفضلاً عن ذلك فانه شديد الزهو ونفور بنفسه يحب أن يرى نفسه مركز الانتباه ومطمح الأنظار ومحور الاهتمام والحديث . وكما يلجأ أمام الآخرين إلى إظهار براعته ومهارته فيأتي بالحركات البهلوانية العجيبة ، كذلك يأتي بالأفكار والروايات يستمدّها من خياله لكي يقصّها على الآخرين دلالات وبراهين على أنه جدير بإعجابهم مستحوذ على أفكارهم واهتمامهم . ومن الإنصاف للطفل أن نفرق بين كذبه وكذب الكبار . فالطفل غير مميز ، ليس لديه بين الحقائق والأخيلة حد دقيق بل يجد سهولة في الانتقال بين الحقيقة والخيال إلى حد فقد الحدود بينهما . أما ما يضعه القانون من سن محددة يعتبرها قرينة على أن الطفل قد بلغ التمييز فليس إلا ضرورة قانونية إذ أن الطفل لا يصبح مميزاً بين يوم وليلة وإنما تنمو ملكة التمييز لديه شيئاً فشيئاً .

وينبغي على أنه غير مميز ، أنه لا يستطيع الاحتفاظ بمذكراته سليمة في مأمن من التحريف بل سرعان ما تخضع لأفعال خياله الخصب فإذا به يفقد الحقائق في الخيال ولا يعرف الحقيقة من الأكاذيب .

فإذا كان الأمر كذلك لو ترك الطفل إلى نفسه ، فكيف يكون الحال إذا ما كان هدفاً للإيحاء ؟

ها هي تجربة بسيطة أجراها أحد العلماء على بعض الأطفال عددهم ثمان وأربعون تتراوح أعمارهم بين الرابعة عشرة والسابعة عشرة ، بان وضع بينهم قطعة نقود ذهبية وطلب منهم ملاحظتها ، ثم رفعها وتوجه إليهم قائلاً « إنكم لاحظتم جميعاً بلا شك الثقب الموجود بقطعة النقود فأياكم يستطيع أن يحدد لي مكان هذا الثقب ؟ » والواقع أنه لم يكن بها أي ثقب . ومع ذلك فإن واحداً منهم فحسب صرح بأنه ليس هناك ثقب ، واثنين تردداً

وأما الباقون فقد حدد كل منهم مكان الثقب كما هيء إليه بل منهم من حدد مكان ثقبين اثنين !

فإذا كان هذا مقدار السهولة التي يستجيب بها الأطفال للإيحاء وهم في هدومهم نفسى لا يعكروه شيء فإن الأمر أخطر بكثير إذا ما صحب الإيحاء تلك العوامل التي تشدد أزره وتقوى سطوته كحالة الانفعال وعلى الأخص الخوف والانعراج .

وقد ذكر ترانواي^(١) أن إحدى المدرسات أبلغت بأنها لاحظت أن تلميذاتها الصغيرات يمارسن عادات قبيحة وأنها استجوبتهن فاعترفن لها بأن القسيس هو الذى هتك أعراضهن . ولكن الطبيب تبين أن بكارتهن أزيلت من مدة طويلة بينما اتهمهن للقسيس ينصب على وقائع حديثة فأخذ يناقش أحدهن بمهارة حتى تبين فى النهاية أن المجرم الحقيقى هو أحد شباب القرية . فكيف حدث إتهام القسيس وهو برىء مما اتهم به ؟ . عند ما بدأت المدرسة تسأل إحدى التلميذات كانت تصرخ بها قائلة « من هو ؟ » فردت التلميذة مترددة خائفة « إنه .. إنه .. حضرة^(٢) ... » فتابعته المدرسة حملتها الإرهابية صارخة « حضرة من ؟ ليس هنا سوى اثنين يقال لهما — حضرة — العمدة والقسيس ، فمن منهما الذى فعل ذلك العمدة أم القسيس ؟ » وظلت تردد هذه العبارة الأخيرة حتى أجابت الطفلة لتتخلص من هذا التعذيب قائلة « القسيس » وسألت باقى الفتيات فلم تخرج إحداهن عن اتهام القسيس ولا عجب فإن الإيحاء يسرى بين جماعات الأطفال كالنار فى الحشيم وقد كانت طريقة المدرسة فى سؤالها للتلميذات ، لا تحقيقاً ، بل إيحاءاً تاماً^(٣) .

A. Trannoy-La Mythomanie. Paris, 1906. p. 19 (١)

Monsieur (٢)

(٣) قد يقال لماذا اتهمت التلميذة القسيس دون العمدة وأنى أرى أن ذلك يرجع لصيغة السؤال التى ذكر بها القسيس بعد العمدة ، ولو كانت صيغة السؤال « القسيس أم العمدة » لكانت التلميذة إنه العمدة .

بل إن الإيحاء للطفل قد يؤدي إلى حد اتهام الذات واعتقاد الطفل أنه ارتكب جريمة . فقد حدث أن خرجت طفلة بصحبة طفل ثم عاد وحده ولما سئل عنها تردد في الإجابة حتى انتهى الأمر به بتأثير ما أمطر به من أسئلة إلى الاعتراف بأنه أغرق الطفلة في النهر ، لولا أن عادت الطفلة بعد الغياب في أحسن صحة .

ولذا وجب أن تؤخذ شهادة الطفل بغاية الاحتراس وخاصة إذا ما كانت متصلة بالمسائل الجنسية ، فإن هذه المسائل بالنسبة له سر مغلق له سحره وجاذبيته فهم دائم التنقيب وراء هذا السر ويمزج في هذا السبيل مزجاً عجيباً بين أطراف الحقائق التي يقف عليها وما يمد به خياله الخصب من ترهات وأفانين .

سمعت طفلة تبلغ من العمر خمس سنوات أبويها يتبادلان الحديث في قضية هامة كانت تشغل الأذهان تتصل بالدعارة والفضائح الأخلاقية . وبعد أيام فوجئت وهي تضع دميتهما بين ساقيهما في وضع مشين ، فلما سئلت عن السبب قالت إنها تفعل بدميتهما ما يفعل بها واتهمت أباهما وأخاها من التبنّي وكذلك جدها حتى اكفهر الجو بالمنزل وقد تبين من الكشف الطبي عليها أنها سليمة لم تمس ، وأخيراً اعترفت للطبيب أنها أرادت أن تفعل كالنساء اللاتي يتحدث عنهن والداها (١) .

فالطفل في الواقع إنما يلقى بكلامه رسالة دون أن يعنى بمقدار نصيبه من الحقيقة ذلك لأن الحقيقة في نظره أمر لا يتميز بقيمة خاصة بل أمر لا يكاد يتمايز في عقيدته عن سواه .

والطفل يخاطب بين دلالات الحواس المختلفة ، فقد يعتقد مثلاً أنه رأى شيئاً رأى العين بينما يكون سمع عنه فقط أو قرأ عنه . ولا شك أن مثل هذا يحدث للكبار . إن الشاهد الذي جاوز الطفولة

غير معصوم من كل هذه الأخطاء التي يقع فيها الطفل ، ويمكن القول بأن شهادة الكبار يعيبها ما يعيب شهادة الأطفال ولكن بدرجة أخف .

وليس معنى ما قدمنا أن الطفل لا يستطيع الإدلاء بشهادة على جانب كبير من الدقة بل إن الواقع أن الطفل قوى الملاحظة إلى حد كبير . ذلك أن العالم من حوله ما زال جديداً يلفت نظره ويستغرق اهتمامه فهو يوليه انتباهاً أعظم يحصله أدق حفظاً لأوصاف الأشياء ودقائق الحوادث ، ولكن كل ذلك لا يغنى شيئاً إذا تدخلت تلك العوامل التي تخلط هذه الحقائق بخياله أفطع الخطأ .

إلا أن علينا لكي نستخلص من الشاهد الطفل معلومات أقرب إلى الحقيقة على قدر الإمكان ، أن نهيم الظروف الملائمة لذلك عند إدلائه بشهادته . فمن ذلك أن نحرص على سؤاله في جو مبسط خال من الرسوم والمظاهر على قدر الإمكان ، وحبذا لو تم ذلك في غرفة القاضى المجاورة لقاعة الجلسة في حضور عدد محدود من الأشخاص هم الذين تستلزم الدعوى حضورهم كمثلى الدفاع والاتهام وكاتب الجلسة والمتهم وحارسه إذا لزم الأمر . ويجب أن يراعى ألا يواجه المتهم الشاهد الطفل حتى لا يقع الطفل تحت تأثير الخوف منه وحتى لا يحاول المتهم تهديده ولو بوسيلة خافية صامتة . كما يجب ألا يبدأ القاضى أو المحقق في سؤال الطفل بطريقة مباشرة ، بل عليه أن يمهّد لذلك بإشاعة جو من الطمأنينة والثقة في نفس الطفل فيسأله عن أمور خاصة ومجازبه الحديث عن مدرسته وألعابه وملابسه ويقارن بينه وبين أولاده ثم يتطرق إلى موضوع الشهادة في لباقة ومهارة فإذا بالطفل يدلى بخير ما يستطيع من معلومات .

إلا أنه يجب الحذر من ذلك مع التسليم بشهادة طفل ينطق بها في براءة وسذاجة ؛ إن الأطفال اشتهروا بالبراءة والخلاوة ولكن لا يعنى ذلك أننا ننخدع منهم بابتسامة لطيفة ونظرة طاهرة ، وليس مجرد أن نربت على كتمى

طفل معناه أنه سينطلق متدفقاً بالحقائق ؛ إن اتهاماً لا يؤيده إلا أقوال
طفل لجدير بشك كبير .

(ثالثاً) شهادة المسنين

مر بنا أنه « كلما تقدم الإنسان في السن ، كلما دب إليه الضعف ما اتصل
منه بالجسم وأعضائه وأجهزته وحواسه أو بحالة قواه العقلية ^(١) » .
ولذا فإن في القول المأثور « الشيخوخة طفولة ثانية » جانباً كبيراً من
الصحة . فإن الإنسان وقد جاوز سنى شبابه وكهولته وجدَّ حثيثاً في خريف
العمر ، إنما يفقد شيئاً فشيئاً ما اكتسبه في حياته من القوة والمضاء حتى
يصبح على درجة من الضعف الجثمانى وانكماش القوى العقلية ، فكأنما
عاد طفلاً .

ومن هنا لم يكن الوثوق بشهادة المسنين — وإن تجردوا من الغرض
وعرفوا بالتقى والورع — حسن سياسة .

فأما حواسهم وهى منافذ العلم الذى يشهدون به ، فقد أصبحت هالكة
مغشاة . البصر قليل قد قصر مداه وعرفته قتامة ، والسمع ثقيل لا يكاد يلتقط
من الأصوات إلا ما ارتفع منها واقترب .

وأما الذاكرة فتأثرها بالشيخوخة شديد ، تمشح يد النسيان على صفحاتها
أولاً بأول . وفي هذا النسيان ينطبق قانون ريبو الشهير « الذكريات تنسى
بترتيب عكسى بالنسبة لظهورها ^(٢) » . فالمسن ينسى ما مر بالأمس بينما يظل
يحكى ما حدث منذ قرن أو نصف قرن . ولما كان ما يطلب منه من شهادة
إنما ينصب على وقائع حديثة أو حديثة نسبياً فإن أثر النسيان يكون فيها
شديد البروز .

(١) راجع ص ١٠٤ من هذا المؤلف .

(٢) Les Souvenirs disparaissent couche par couche dans l'ordre
inverse de leur apparition .

ولو كان الأمر يقتصر على النسيان لما كان هناك خطر يذكر . وإنما يدفع النسيان إلى الخلق والتوهم بفعل الإيحاء ، فيملاأ الشيخ فراغات ذاكرته المسببة عن النسيان بما لا يمت إلى الحقيقة بسبب .

وفضلاً عن ذلك ، فإن الشيخ ميال إلى العيش في ماضيه ، يعود إليه بذاكرته ووجدانه ويستعرض ملامه طفولته ومتع شبابه . وهذا من أسباب ما يبدو عليه من ضعف الانتباه والعجز عن تركيزه في موضوع معين لوقت ما ولا شك في أن الانتباه من أهم عناصر اكتساب العلم الخارجي ، وبدونه لا يستطيع الإمام بالوقائع والأحداث ، ومن ثم فلا ينتظر منه أن يدلي بشهادة على جانب من الدقة والشمول .

الفصل الرابع

الحالة العقلية للشاهد

مر بنا ذكر أنواع مختلفة من الأمراض النفسية والعقلية ، ولأريب في أن من أسس الشهادة أن يكون الشاهد متمالكاً لكل قواه العقلية . ولذا فقد وجب الحرص من كل شاهد لم يكن هذا شأنه ، فيصرف النظر عن شهادته كلية ، أو تسمع — في الأحوال الضرورية — في حذر مما يتسلط عليها من عوامل مؤثرة فعالة في حياة الشاهد النفسية أو العقلية .

وسنبداً بالإشارة إلى الحالات التي يكون معها من المستحيل والعيب أن تسمع شهادة المريض . ثم نجتزئ بكلمة عن كل من تلك الحالات التي يمكن معها الإدلاء بالشهادة ، مع ما يلصق بها من عيوب وما يعتريها من خلط وخلق .

أولاً — من لا تسمع لهم شهادة أبداً :

من مرضى العقول من لا تسمع لهم شهادة أبداً . وهم المصابون بالأمراض الرئيسية الآتية :

- ١ — الفصام .
 - ٢ — جنون الشيخوخة .
 - ٣ — الشلل الجنوني .
 - ٤ — العتة والبلة .
- ويضاف إليها الأمراض الآتية في حالة النوبة (أو عند الأزمات) .
- ١ — الصرع .
 - ٢ — الذهان الدوري أو الهوس أو الإكتئاب .
 - ٣ — الهتر الارتجافى .

وليست الحكمة خافية في أنه لا تسمع لهم شهادة . فبعضهم لا ينبس ببنت شفة . وهم لا يدركون معنى ما إذا طلب إليهم الإدلاء بشهادة ولا يبدون استعداداً لتلقى الأسئلة والإجابة عليها . وحتى في تلك الأحوال النادرة التي يجيبون فيها على أسئلة ، تكشف إجاباتهم عما هم عليه من اضطراب عقلى بالغ^(١) ، أو تخلف عقلى شديد .

وحق إذا كانوا يسألون عن أمور شهدوها قبل المرض ، لا أمل في أن يستطيعوا أداء الشهادة عنها ؛ فإن اختلاط الذاكرة في هذه الأمراض لا يدع مجالاً لاحتفاظها بأية مجموعة سليمة من الذكريات .

ثانياً — من يلصق بشهادتهم عيب :

هم المصابون بالأمراض الآتية :

(١) يستحسن في هذا الموضوع الرجوع إلى الباب الثانى من الكتاب الأول من هذا المؤلف ، والذي شرحنا فيه الأمراض العقلية وظواهرها المختلفة كالهوانف وفقد الانتباه والاتجاه والهذيان وغيرها مما يشوه الإدراكات تشويها لا رجاء معه في استخلاص أية شهادة ذات قيمة .

١ - البارانونيا

مريض البارانونيا حافظ لقواه العقلية في جوهرها ، وإذا ما وضع تحت الاختبار العقلي لم يتبين هناك أى ضعف في قدرته وملكاتة العقلية . كل دائه في الهذاء ، في ذلك المعتقد الفاسد الذى يهتنتقه . وأغلب ما يكون هذا الهذاء من قبيل هذاء الاضطهاد أو هذاء المطالبة . والأول ، أن يتسلط عليه الاعتقاد بأنه مضطهد مقصود بالإساءة ، والثانى أن يعتقد بأن له حقاً مسلوباً يظل يطالب به دون هوادة ، كأن يدعى بأن له حقاً في التاج أو في رئاسة المجلس الأعلى لشأن من الشئون أو أن له نصيباً بحق النصف فيما تختزنه الحكومة من الذهب .

ينبنى على ذلك — وهو ما أيدته التجارب — أن مريض البارانونيا قادر عقلياً على أداء الشهادة في أى موضوع على ألا يمس من قريب أو بعيد موضع هذائه (١) .

حقيقة أن إدراكه سليم معتاد ولكن يؤول كل مدركاته على هدى هذا الهذاء فيسئ فهمها وتقديرها ثم يؤدى الشهادة على هذا الأساس الباطل . فاذا كان يعتقد مثلاً أن شخصاً معيناً يتبعه ليقترله رمياً بالرصاص فإنه يفسر كل خطوة يخطوها هذا الشخص وكل حركة يأتيتها وكل كلمة ينطقها على أنها جزء من المؤامرة ؛ فاذا ما كان الرجل يسرع الخطى متعجلاً لآمر من الأمور شهد بأنه كان يعدو وراءه ، وإذا كان يضع يده في جيبه لآخراج صندوق أو قلم شهد بأنه كان يخرج مسدسه ، وإذا سأله أحد عن الساعة شهد بأنه كان يريد شغله بالنظر إلى الساعة حتى يعاجله بالرصاص القاضية ، وهكذا .

٢ — الحق

الحق (١) — كما مر بنا — هو أرقى درجات التخلف العقلي . واللاحق يتراوح سنه العقلي بين الثامنة والثانية عشرة ، فشهادته تكاد تقارب شهادة طفل في مثل هذا السن .

فهو كالطفل شديد القابلية للإيحاء (٢) ؛ ويسهل التأثير عليه ودفعه في أى طريق ، كما يبدو في مثال يذكره الدكتور هانز ماير (٣) . يذكر أن عاملاً في سن السابعة والثلاثين وهو أب لأربعة عشرة طفلاً منهم عشرة أحياء ، قدم بلاغا ضد حوذى يبلغ من العمر خمسة وستين عاماً يتهمه بأنه اتصل جنسياً بابنته المتخلفة العقل البالغة من العمر خمسة عشر عاماً ونصف العام ، وأنها حملت منه . وسمعت شهادة الفتاة في هذا البلاغ فشهدت بأن الحوذى جامعها ثلاث مرات بالإكراه . وقد لوحظ في جلسات التحقيق أن الأب كان شديد الاهتمام بأمر ابنته ، مصرّاً على أن ينزل بالحوذى أشد العقاب ، كما كان يصحبها في كافة هذه الجلسات .

وفي جلسة المحاكمة أشار محامى المتهم إلى سذاجة الفتاة وبساطتها التى يدل عليها أنها ما زالت تعتقد أن الأطفال المواليد إنما يأتون إل العالم عن طريق إلقاء طير اللقلق (٤) إياهم من السماء ، ولكن المحكمة أدانت المتهم عن تهمة إفساد أخلاق القاصر .

وبعد ذلك بعامين اعترفت الفتاة لراعى الكنيسة بأن والدها هو الذى اغتصبها فلما حملت حرصها على مسابرة فى اتهام الحوذى وتوعدها بالأذى إن لم تدعن له . فقبض على الأب ، واعترف وحكم عليه بالسجن .

Morony (١)

(٢) راجع شهادة الأطفال — ص ١٩٢ من هذا المؤلف .

(٣) نقله عنه جورف — ص ٢١٧ .

La Cigogne (٤)

٣ - الصرع بين النوبات

قد يكون المصاب بالصرع بين النوبات في تمام قواه العقلية ، قادراً على أداء الشهادة من كل وجه .

ولكن في كثير من الأحوال تتأثر الحالة العقلية للمريض ، وخاصة إذا تتابعت النوبات في أوقات متقاربة .

ولعل ذاكرة المريض هي التي تتأثر أكثر من غيرها من الممتلكات العقلية ، بسبب النوبات الصرعية . ذلك أن النوبة الصرعية بأدوارها الأربعة قد تستغرق ساعات طويلة من اليوم يفيق بعدها المريض وقد طوى النسيان كل ما حدث في هذه الساعات وأصبحت بالنسبة له فراغاً محيراً في الذاكرة ثم تتكرر هذه النوبات فتتمدد هذه الفراغات وتزداد ، مما يؤدي إلى اضطراب الانتظام الزمني للذكريات .

كما أن حالات الغيبوبة وما يتلوها من إفاقة تدريجية ، تخلط طبيعة الوقائع في ذهن المريض ، فيظن أن ما لم يكن سوى حلم قد وقع حقيقة ، وأن بعض ما وقع فعلاً مر به في أحلامه ، وهكذا .

ولذا فإن شهادة المصاب بالصرع الذي اضطربت ذاكرته ، تدعو لكثير من الريبة .

٤ - الهوس والاكتئاب بين النوبات

أحياناً تكون الحالة العقلية للمريض بين النوبات عالية جداً . ولكنها قد تكون على درجة أو أخرى من السوء . وبينما لا تتأثر الذاكرة إلا قليلاً ، تسوء الوظيفة العقلية الخاصة بالانتباه والتركيز . وقد رأينا أن الانتباه من أسس الإدراك السليم وأن الانتباه الحسن يحمي الإدراك والذاكرة إلى حد كبير من عمل الايحاء في المدركات والذكريات . ومن ثم فإن المريض يكون فريسة لكثير من الأوهام التي تعيب شهادته .

٥ — الهستيريا

من أهم ما يعنيننا من السمات الهستيرية — في الناحية الجنائية — ذلك الميل الواضح إلى اتهام الغير .

ونظراً لقيام الهستيريا على أسس جنسية ، فإن معظم هذه الاتهامات تدور حول الناحية الجنسية . فالمرأة الهستيرية ، تلك التي كبتت غريزتها الجنسية كبتاً مرضياً قد تتوهم أن أنظار الرجال تلتهمها كلها بدت وويل لمن يقترب منها وهي في حالة من يقظة هذا الوهم ؛ إنها تقسم جهد إيمانها ، معتقدة صادق ما تقول ، أن هذا الشاب الجالس بجوارها قد تعتمد المساس بجسمها وتبكي بسخاء على شرفها المثلوم !

ومن أشهر قضايا الإدعاء الهستيرى الكاذب قضية لارونسيير (١) . وتلخص في أن ماري موريل وهي فتاة في السادسة عشرة ، ابنة الجنرال موريل قائد مدرسة الفروسية ، كانت ترد إليها رسائل غفل من التوقيع يدها كاتبها لاجع الوله والغرام ؛ كان التوقيع على هذه الرسائل بالحرفين الأولين من اسم لارونسيير وهو ملازم فرنسي شاب .

وفي إحدى الليالى سمعت وصيفتها استغاثتها خفت إلى غرفتها لتجدها مصابة بعدة إصابات ، وقصت ماري أنها سمعت صوت تحطيم زجاج نافذة غرفتها من الخارج وامتدت يد إلى المزلاج ففتحتة ودخل رجل رآته على ضوء القمر الساطع وعرفت فيه لارونسيير . قال لها إنه أتى لينتقم من أبيها في شخصها ، ثم تقدم منها وعقد منديلا حول فمها لينعها من الاستغاثة ، وأوسعها ضرباً بقبضة يده وعضها في يدها اليمنى . ثم أمسك بشيء لم تثمينه ولكنها تظنه سكيناً وطعنها به في فخذيها . وعند ذلك استطاعت أن تطلق صرخة فلاذ بالفرار .

وحوكم لارونسيير وحكم عليه . رغم أن الجنرال موريل أدلى بأن ابنته

(١) L'Affaire La Roncière جيلبرمه — المرجع السابق — س ١١٦ .

ذكرت له تفصيلات عن الحادث تختلف تماماً عما أدلت به لأمرها ، ورغم أن الزجاج تبين كسره من الداخل لا من الخارج ، ورغم أن الرسائل استمرت بعد القبض على لارونسيير ، ورغم أنه لم توجد أى آثار تحت النافذة ، تؤكد أن شخصاً تساق إليها . رغم كل ذلك قرر المحلفون — متأثرين ببراعة الفتاة وطهرها وحسب أبيها — أنه مذنب ؛ أما رئيس المحكمة فقد كان مقتنعاً ببراءته ، وكذا كثير من الأطباء كانوا مقتنعين بأن ماري موريل كاذبة ، بها ظواهر الهستيريا صارخة .

وظل لارونسيير يقاسى السجن خمسة عشر عاماً حتى ثبتت براءته وقد قال العلامة شاركو فيما بعد أن ماري موريل كانت من بين الهستيريات اللاتي كان يجرى عليهن أبحاثه العلمية .

٦ — الكذب المرضى^(١)

من أهم صور الكذب المرضى ، ذلك الدافع الدائم الذى لا يقاوم نحو تأليف روايات من نسيج الخيال ؛ وتحقيق هذا الدافع يزود صاحبه بأقصى حد من اللذة والسرور . ويلاحظ أن الأنانية تغلب على هذا التأليف بحيث يضع المؤلف نفسه فى دور البطل دائماً^(٢) .

وهذه الحالة ليست من قبيل الهذاء أو الهذيان ، إذ لا يعتقد المريض فى صحة خرافاته اعتقاداً جازماً .

ويرى برنارد هارت^(٣) أن درجة اعتقاد المريض وسط بين الاعتقاد الجازم فى البارانونيا وعدم الاعتقاد فى الأحلام النهارية . وقد يمكن تشبيهها بتأليف الأطفال التى لا يميزون فيها تمييزاً كافياً بين الحقيقة والخيال .

ولا شك أن المصابين بالكذب المرضى من أعدى أعداء الشهادة الصحيحة فى معظم الأحيان وإن كان مما يهون من خطرهم أنه من السهل كشف أمرهم وفضح أكاذيبهم .

(١) راجع ما ذكرناه عن الكذب المرضى فى باب الحالة السيكوپاتية .

(٢) تسمى هذه الصورة Pseudologia phantastica .

(٣) Bernard Hart : Psychopathology. Cambridge, 1939. p. 108

الباب الثاني

أقوال المتهم

عالجنا في الباب الأول من هذه الدراسة المصدر الأول من مصادر الأدلة القولية أو المعنوية ، وهو شهادة الشهود ، أما المصدر الثاني ، فهو ما يدلى به المتهم نفسه من أقوال لدى استجوابه . ولا شك أن أهم ما يرد على لسان المتهم ، اعتراف منه بما نسب إليه من جريمة . ولذلك ، فسنقسم البحث إلى قسمين : فنتحدث في فصل أول عن استجواب المتهم ، وفي فصل ثان عن الاعتراف .

الفصل الأول

استجواب المتهم

موقف الاتهام :

محال أن نحاول الفصل بين المتهم وموقف الاتهام الذي يقفه ؛ وعسير علينا أن نتفهم نفسيته ونرصده أفكاره وتتابع مشاعره إذا لم يكن كل ذلك على ضوء موقفه كمتهم في قبضة السلطات ، يرميه المجتمع بتهمة معينة ويطالب بالقصاص منه .

لذلك الموقف أثر هائل في نفسية المتهم . والمتهم — كما يجب ألا ننسى — قد يكون جانياً وقد يكون بريئاً مما أسند إليه ، ولكنه في الحالين واقع تحت عبء الاتهام ؛ فأما إن كان جانياً ، فإن شبح العقاب يثقله ، وذكرى الجريمة التي غمس فيها يديه تقض عليه مضجعه ؛ وأما إن كان بريئاً ، فإنه يكاد يفقد الصواب كلها وجد نفسه يمانى بلا ذنب ، وكلما تكاثفت من حوله

الظلمات وتكاثفت عليه الأدلة ، فرأى نفسه مسوقاً إلى الموت أو إلى السجن أو النفي ، ورأى اسمه مجاللاً بالعار ، وعائلته تشقى من بعده ، وكل ذلك بلا إثم جناه .

إذا كان الأمر كذلك ، فكيف نستغرب من المتهم أن يضطرب في قفصه ويشحب لونه ويختلط عليه أمره ؟ إن من أفضح الخدع في تاريخ العدالة أن يؤخذ على المتهم اضطرابه ويقال إنه دليل على جرمه . لقد رأينا كيف أن الشاهد — وليس هناك ما يتهده — لا يملك نفسه في موقف الشهادة من أن تأخذه الرهبة ويدخل قلبه الوجل ، فما بالناس بالمتهم وهو يقف موقف الحياة أو الموت ، موقف العار أو الشرف ، ما بالناس ننتظر منه علامات الطمأنينة والسكينة ، ومخائل الصحة والغبطة والهدوء ، ودقة الوصف والسرور وإحكام الردود والإجابات ؟

إنه مطلب عسير . وليس اضطراب المتهم قرينة على جنايته ، كما أنه ليس هدوؤه واطمئنانه وثبات أعصابه قرينة على براءته . وإنما الأمر يختلف بين الناس ، ويتراوح بينهم تبعاً لشخصياتهم وقوة أعصابهم واستعدادهم العقلي وسنهم وتجربتهم وغير ذلك من العوامل . فالطفل أو المرأة لا يحمل أيهما موقف الاتهام كما يحمله مجرم معتاد الإجرام ، سبق أن حرك مرات ودخل السجن مرات فأصبح الموقف بالنسبة إليه شيئاً عادياً ومرحلة مألوفاً . والبريء الذي يحاكم محاكمة عادلة وفي ظروف ملائمة وتحت ظل قانون سليم وضمانات كافية ، قد لا يفرع فرع المتهم الذي يلقي الهون وسوء المعاملة والتعذيب ، لا يسند حقه ضمان ، ولا يحيط بحريته سياج ، ولا يسمع له قول أو يحقق دفاع^(١) .

(١) قضية درايفوس Dreyfus من أشد المآسي القضائية تحريكاً للنفس في القرن التاسع عشر . وقد كان من بين ما اعتبر دليلاً عليه أنه اضطرب وارتجف عند ما كانت تمل عليه بعض فقرات من الرسائل التي تكشف عن الحياة المنسوبة إليه . وأخيراً ظهرت براءته .

اعباء المتهم :

وليس موقف الاتهام هو كل ما يحتمل المتهم على منكبيه ، بل إنه — وهو وحده في قفصه على رأسه عاره وفي يديه أغلاله — ينوء تحت أكداس من الأعباء تزيد موقفه سوءاً . ونعرض لبعض هذه الأعباء في إيجاز .

١ — الشهود : شهود الاثبات هم زبانية الاتهام وسياطه التي تلهب ظهر المتهم . وقد يبدو لأول وهلة أنهم ملائكة العدالة وسواعد المجتمع ، ولكن الحق ما أظهرته الدراسات العلمية عن قيمة الشهادات ونصيبتها من الصحة والدقة كدليل إثبات . وقد سبق لنا أن رأينا أن الأصل في الشهادة هو الخطأ والاستثناء هو الصواب . لسنا ننسب إلى كل شاهد أنه كاذب حقود بل ننسب إلى كل شاهد أنه يخطئ وينحرف عن الحق والصواب وهو لا يدري ؛ وعلى من تقع مغبة خطئه وانحرافه ؟ على رأس المتهم . هذا إذا حسنت نية الشاهد وسلم قصده ، ولكن ما أكثر الشهود الذين لا يحماون قلباً ولا ضميراً ، المأجور منهم والموتور^(١) . وما أكثر الشهود من الأطفال والصبية وما يختلط في رؤوسهم من الخيال بالحقيقة . وما أكثر الشهود من فرائس الهستيريا وتخلف العقل وغيرهما من أدواء النفس والعقل^(٢) . بل هناك من الشهود من يشهد على المتهم بهتاناً بلا داع ولا سبب ، ولا يفسر ذلك إلا بنوازع القسوة — أو السادية — المستقرة في أعماق النفس والتي قد تدفع ببعض الناس إلى ارتكاب أفظع الجرائم كالقتل مثلاً ، لمجرد اللذة التي يستشعرونها من هذا العمل .

(١) ولا حصر للدوافع التي تدفع إلى شهادة الزور . وقد يكون سبب نعمة الشاهد خفياً جداً حتى على المتهم نفسه ؛ كخدمة ادعت على سيدها أنه هتك عرضها ، وأخيراً تبين أنها تقصد من هذا الادعاء الكاذب مساعدة زوجة هذا السيد في قضية طلاق رفعتها على زوجها .

(٢) ومثل ذلك شهادة المحتصر التي قد يلوكها على فراش الموت ، فقد تؤخذ دليلاً قوياً على المتهم بصرف النظر عن تقدير حالته العقلية في ذلك الوقت . راجع قضية بوراس السابق ذكرها .

٢ — سلطة الاتهام : وهي السلطة النائية عن المجتمع في توجيه الاتهام إلى المتهم وإثبات جنايته . وما يؤسف له أن سلطة الاتهام تعنى عند البعض إثبات التهمة على المتهم ، سواء كان جانياً أو بريئاً ؛ مع أن بمثل الاتهام — وهو نائب عن المجتمع — يجب عليه أن يدرك أن المجتمع يحرص على إظهار براءة البريء ، حرصه على القصاص من الجاني . ومع ذلك فإن بعض من توكل إليهم هذه المهمة الشريفة العفيفة ، يعتبرون أن حكم الإدانة على المتهم — وخاصة من كانت أدلة الإثبات ضعيفة قبله — نجاح شخصي لهم وشهادة بالكفاءة والمقدرة ، ومبرر للظفر بالترقية والإطراء . وفي سبيل ذلك قد لا يتورع البعض — وهم قلة ضئيلة ولا شك — عن الكذب والإفتراء واختفاء ذلك الجانب من الحقيقة الذي قد تظهر به أو عن طريقه براءة المتهم^(١) .

٣ — الرأي العام : بعض الجرائم تحدث لدى الجمهور ضجة وسخفاً وامتعاضاً ، كجرائم هتك العرض مثلاً . ويبدو أن الرأي العام لا يفرق بهذا الخصوص بين الجريمة والمتهم ، فيصب جام غضبه على شخص المتهم ، وبدلاً من أن يشير إلى فظاعة الجريمة ، يشير إلى فظاعة المجرم المائل في قفصه ، وهو ما زال بعد متهماً لم يثبت عليه الاجرام بعد . وحقيقة أن الرأي العام لا يملك للمتهم أو عليه شيئاً فهو ليس قاضيه ، ولكن الواقع أن القاضي فرد من الجمهور يحرفه تيار الرأي العام ويؤثر فيه ، فيتأثر به

(١) وينضم إلى سلطة الاتهام في هدف الإثبات المدعى بالحقوق المدنية . وقد يكون لطيفاً أحياناً أن نرى محامياً موكلاً عن متهم يسترحم القضاة ويودع بين أيديهم الرحمة مصير متهمه البائس الساذج المائل في بؤس ولهفة في قفص الاتهام ينتظر من أفواههم كلمة البراءة والحرية . ثم يقوم هذا المحامي نفسه موكلاً عن المدعى بالحقوق المدنية في جريمة أخرى ليستدير إلى متهم آخر صارخاً في وجهه منكرأ عليه الآدمية ماصفاً به كل ما في العالم من شر ووحشية ! لم يكن المحامي الفرنسي العظيم لاشو يقبل أن يوكل عن مدع بالحقوق المدنية ضد المتهم . وكان يقول : أنى لست لاشو ، أنى أنا الدفاع je ne snis pas Lachaud, je suis la defense .

ويصدر عن إحياءاته في أحكامه ؛ وهو ما سيأتى تفصيله في دراسة نفسية القاضى (١) .

٤ - المتهم نفسه : إن شخصية المتهم لها أثر فيما سينتهى إليه مصيره . فمن المتهمين من لا يرتاح الإنسان إلى رؤيته ويشعر نحوه بالنفور أو العداوة أو قد يكون شديد الغلظة وجفاء الطبع ، أو شديد الغباء أو ثقيل الظل أو معتاداً على حركات سيئة أو مثيرة للأعصاب كالعبث بأنفه أو تحريك صدغيه باستمرار . كل هذه الأمور لا صلة لها ببراءته أو إدانته ولكن تأثيرها على القاضى - ولو لا شعورياً - قد يكون كبيراً . والمتهم يحمل وزر كل هذا ، ولا ذنب له في حرمانه من الجمال أو الذكاء أو خفة الروح أو حضور البديهة . وعلى عكس ذلك ، قد يكون للكلمة رقيقة أو ابتسامة حلوة أو نظرة بريئة تأثير سحرى لدى القاضى قد يعترق رغبة المتهم .

واجبات المحقق :

فإذا كان هذا حال المتهم أو بعض حاله ، فما هو واجب المحقق - أو القاضى - عند استجوابه ؟

واجبه الأول هو أن يذكر دوماً أنه قاضى المتهم وليس خصمه . ولا يكفى في هذا الأمر حسن القصد . بل عليه أن لا يكف عن البحث والتنقيب فى أعماق نفسه عن تلك العوامل التى تحول دفة نزاهته دون أن يدرى إلى تيار العداوة للمتهم ؛ فيحلل تلك العوامل ويسلط عليها الضوء ليراهما على حقيقتها فيتخلص من أسرهما وربقتها .

وفى مقدمة هذه العوامل ، ما سبق لنا ذكره . الشهود ، وسلطة الاتهام والرأى العام ، والمتهم نفسه .

فعليه ألا يجزل ثقته لشهادة شاهد مندفعاً إلى ذلك على غير أساس متين ،

(١) كثيراً ما تتواتر الشائعات بين الناس على اتهام شخص معين دون أن يكون لذلك ظلم من الحقيقة ؛ ولكن هذه الشائعات المجهولة الأصل قد تكون مما يؤسس عليه ادانة المتهم .

فيناقش المتهم على أساس صحة هذه الشهادة — رغم بطلانها — ويعنفه ويحقق عليه إذ لا يجده مقرأ بمقتضاها ، وينتهي به الأمر إلى أن يظن أن المتهم ماكر خبيث ومن ثم يستحق الإدانة وأقصى العقاب .

إنه من نقائص العقل البشرى أنه يتأثر تأثراً عميقاً بالرواية الأولى . فما يلقي إليه عن موضوع ما لأول مرة يرسخ فيه كل الرسوخ ويتشبت به أيما تشبت ، فإذا ألقى إليه بعد ذلك ما ينقض هذه الرواية الأولى عن هذا الموضوع ويناقضها ، كان صعباً وعسيراً أن يعدل إلى الحق كل العدول بعد أن تبين له ؛ وظل أمدأ طويلاً متشبهاً بالرواية الأولى لا يستطيع الخلاص منها .

ومن هنا يهدد المتهم خطر كبير . فإن أول ما يسمع المحقق عن حادث ما ، هو رواية الاتهام وشهود الإثبات . فإذا جاء دور المتهم يقص قصته ويروى دفاعه ، لم نجد من المحقق إلا شكاً وريبة ، وتحاملاً على المتهم ودفاعه ، وانحيازاً إلى المبلغ أو شاهد الإثبات .

إذن فعلى المحقق أن يتحلى من سطوة الرواية الأولى على عقائده واتجاه تفكيره وأن يستقبل أدلة الاتهام — وخاصة شهادة الشهود — بمثل ما يستقبل به دفاع المتهم من الحرص والتحرز^(١) .

عليه ألا يطيع ذلك الدافع الذى يدفعه نحو احترام شاهد الإثبات والثقة به ، واحتقار شاهد النفي والتحامل عليه إنه من العجائب أن شاهد الإثبات ينزل فى ساحة القضاء على الرحب والسعة بينما يلقي شاهد النفي العناء والعنت ، يكفر له وجه المحقق أو القاضى ، ويربده له وجه الاتهام . أو ليس القاضى أو المحقق ، جامع حقائق من حيثها جاءت ؟

فإذا ما صك سمع المحقق صراخ الرأى العام ونقمته على المتهم ، فعليه أن

(١) تراجع القواعد التى تضمنها الباب الأول من هذه الدراسة عن تحليل شهادة المهود من مختلف وجوها .

يصم أذنيه دونه . إن رأى العام قد يشور ويهيج طالباً رأس المتهم ، وقد أغضبته وأثارت ثأرته فظاعة الجريمة وبشاعتها ؛ ولكن على المحقق أن يتنزّه عن نزوات الجماعة ، وأن يحمى هذه الرأس ، قائلاً لنفسه في إيمان : إن رأس المتهم تساوى عندى رأس أى إنسان فى الوجود ، ما دام لم يثبت عليه الإجرام بعد .

ثم على المحقق — أو القاضى — أن يرفع عن المتهم لعنة نفسه ، وينصف ذاته من ذاته ، لا يرو عنه منه خلقة كريهة ، أو نظرة كئيبة ، أو غلظة طبع ، أو سوء أدب . عليه أن يفصل شخص المتهم فى تقدير إدانته أو براءته ^(١) . هذا هو الواجب الأول : أن يذكر المحقق دائماً أنه ليس خصماً للمتهم . أن يتذرع بالنزاهة المطلقة بين الاتهام والدفاع ، وأن لا يترك نفسه نهياً للمؤثرات ، الشعورى منها وغير الشعورى ، التى تمس بهذه النزاهة أى مساس . أما الواجب الثانى فبنى على ذلك الفهم الضرورى لموقف الاتهام كما أشرنا إليه . إن هذا الموقف يكاد يخرج المتهم عن شخصيته الحقيقية العادية التى يسير بها فى حياته ، ويلبسه شخصية أخرى مبناها الفرع والته والقلق والنسيان والاختلاط . وليس من مقتضى العدالة أن تنسج أسباب الإدانة من هذه الخيوط المتداعية . لذلك كان واجباً على المحقق أن يمحو من هذه المشاعر التى تنتاب المتهم قدر الإمكان بأن يدخل على نفسه الطمأنينة ويؤكد له أن أمره بين أيد أمينة تحترم حق الدفاع وتوسع له صدرها ، وأن يردف هذا التأكيد بالسير على مقتضاه فلا يبدى للمتهم غضاظة ولا مضضاً ولا نفاذ صبر ، بل يحيطه بجو من السكينة واللطف والبشاشة ، فيمسح عن قلبه الرعب ويعيد إلى تفكيره الانتظام وإلى ذاكرته ما غاب

(١) تحتوى قوانين العقوبات على نصوص تشير إلى جريمة إهانة المحكمة وعقوبتها . فإذا صدر من المتهم ما يعد إهانة للمحكمة فقد يحكم عليه بعقاب مستقل لهذه الواقعة . ولكن ما قصد إليه هو ألا يكون لهذه الإهانة وزن عند تقدير ادانة المتهم أو براءته فى القضية الأصلية أو فى تقدير ما يستحق عليها من عقاب .

عنها وإلى روعه ما ذهب منه . فإن لم يفعل المحقق ذلك ، فكيف يستحل المجتمع لنفسه أن يعاقب شخصاً لم يسمح له بالدفاع عن نفسه ؟ إن الدفاع يستلزم أن يكون المتهم متمالكاً ناصية نفسه وكل قواها ، وإلا فإنه دفاع خير منه السكوت ، إذ سيكون دفاعاً سيئاً متخبطاً يدين به المتهم نفسه من حيث لا يدري ولا يحتسب .

أما الواجب الثالث ، فهو ألا يحجم المحقق عن تحقيق كل دفاع للمتهم . لماذا يستقبل المحقق بالترحيب كل إقرار من المتهم على نفسه ، بينما يغمه كل دفع له أو دفاع ؟

قد يكون دفاع المتهم أحياناً غير محتمل الصحة ، ولكن المتهم الحق في أن يتثبت قاضيه من كل ظروف القضية ، ما دام أنه يترتب على إثبات صحة هذا الدفاع ، إخلاء سبيله .

حدث أن قبض على شخص ومعه إيصالات مزورة ، فكان دفاعه أن شخصاً لا يعرفه استوقفه في الطريق وسلمها إليه راجياً منه أن يقبض قيمتها . ولا شك في أن هذا الدفاع يبدو للكثيرين على جانب كبير من السخافة . وقد وجده القاضى كذلك فعلاً ، فلم يعن بتحقيقه أية عناية ، وحكم على المتهم بالحبس ستة أشهر . وبعد ذلك قبض على آخر في قضايا متشابهة واعترف بأنه هو الذى قابل المتهم في القضية الأولى وسلمه الإيصالات المزورة . وهنا ، وهنا فقط ، ظهرت برامته (١) .

لنفرض أن مجرماً ضبط في دار الأوبرا وهو يفتح قفل إحدى الحجرات بمفتاح خاص به . فمن يعلق أية أهمية على دفاعه الذى يقول به من أن هذا القفل يشبه تماماً قفل باب في منزله وأنه وجد نفسه يفتح باب هذه الحجرة بدار الأوبرا بحركة لا شعورية راجعة إلى اعتياده على فتح

(١) جيلهرمه : كيف تقع الأخطاء القضائية — المرجع السابق — ص : ٤ .

قفّل باب منزله ؟ اغلب الظن أن المحقق لن يعير هذا الدفاع التفاتا ، ولن يتعرض له بأى قسط من التحقيق .

ولكن هذا ما يقصده أحد الأطباء . يذكر أنه ذهب مرة إلى دار الأوبرا ؛ وفى أثناء فترة الاستراحة مضى يسير بممرات الدار ؛ حتى إذا ما واجه باباً عليه قفّل أخرج مفتاحه من جيبه وفتح به بحركة لا شعورية ، إذ كان بمنزله قفّل يشبه هذا القفّل تمام الشبه .

والآن : ألا يجوز أن يكون المجرم قد خضع لنفس هذا الدافع اللاشعورى الذى خضع له الطبيب ؟

كم من الأخطاء القضائية وقعت نتيجة للتهاون فى تحقيق دفاع المتهم . إن دفاع المتهم حتى ولو كان وجيها لا يحظى — مع الأسف — بتحقيق جدير به . فما بالناس بدفاع لا تبدو عليه مسحة الحقيقة ، أو لا ترجح صحته ؟ إن العدالة لتخفى وجهها خجلا وعاراً ، إذا ما استمعت إلى حكم يصدر على متهم ، وعلى لسانه دفاع لم يحقق^(١) .

الفصل الثانى

اعتراف المتهم

قليل دائماً أن الاعتراف سيد الأدلة أو أنه سلطانها ، وأن المقر يؤخذ بإقراره ؛ وغير ذلك مما يعظم شأن الاعتراف كدليل ويضعه موضع الصدارة منها .

(١) أن قواعد الاجراءات الجنائية انتبعت فى المجمل تتيح للمتهم قسطاً عظيماً من الضمانات التى تحيط بحقه فى الدفاع . ومن أمثلة ذلك أنه إذا اتهم اثنان أو أكثر فى جريمة واحدة ، فلا يكفي أن تقرأ أقوال كل منهم على الآخرين بل يجب أن يزود كل منهم بنسخة من أقوال كل من الآخرين . فإذا أراد المتهم أن يبدى أقوالاً جديدة فيجب أن يحذر التحذير المعتاد من أن كل ما سوف يصدر منه من أقوال قد يؤخذ به . (راجع مقالاً لموريسو : A. Morrison

ولعل هذه الأهمية الكبرى التي تولي الاعتراف ، هي المسؤولة عما يرتكب أحياناً من جرائم وكبائر للحصول على هذا الدليل . فقد كان — وما يزال — التعذيب بوسائله المختلفة طريقاً يلتجأ إليه لحمل المتهم على الاعتراف .

وليس لوسائل التعذيب حصر . فقد تكون جثمانية كالضرب والسكي والوخز وقد تكون نفسية كالحبس الانفرادي أو إحداث جلبة غير محتملة حول المتهم بشكل مستمر أو تسليط أضواء قوية عليه أو إطلاق الحشرات والفئران في حجرته . وقد يقع التعذيب على شخص آخر يهيم المتهم أمره كزوجته أو أمه أو ابنه . وقد يكون بالتهديد والوعيد بفعل ما يخشى المتهم أن يحدث . وأحياناً يمتن المتهم بالوعود البراقة كمكافأته أو العفو عنه حتى يعترف ، وهو نوع من العذاب النفسي .

ولكن ، أية قيمة لهذا الاعتراف المختصب ؟ إلا يطوف بالبال أن المتهم قد اختار أن يدفع عن نفسه العذاب الواقع ولو بنسبة مالم يرتكب إلى نفسه ؟

وياليت الأمر يقتصر في هذا الاعتراف على كلمة نعم ، بل تظل حلقات التعذيب متصلة حتى يقر المتهم بكل تفاصيل الحادث مما يلقي ويوحى إليه به ، فإذا بالاعتراف يكتسب مسحة الصدق وإذا الجريمة كأنما خلق لها وخلقت له .

وجد فرنسي يدعى دواز قتيلا في منزله واتهمت بقتله ابنته روزالي لما كان بينها وبينه من خلاف مستحكم شهد به شهود كثيرون . ولم يخفف من حاجيات القتل سوى ساعة مما أئسد أن القتل لم يرتكب للسرقة . قبض على روزالي وحجزت بالحبس الانفرادي لعدة شهور ، وهي مصرة على الإنكار ولم يسمع أحد لشكايتها من ضيق الزنازة وفساد هوائها وظلمتها مما أحالها كشيخ يموت . وأخيراً انهارت مقاومتها فأقرت بأنها قتلت أباه على أثر

مشادة ثم أخذت الساعة ولم تشأ أن تذكر أين ذهبت بها ، وعند المحاكمة عادت إلى الإنكار وقررت أنها إنما اعترفت تخلصاً من عذاب الحبس الانفرادى . وكان سهلاً على ممثل الاتهام أن يحمل على هذا الدفاع المتأخر ويوجه اهتمام المحكمة إلى أقوال الشهود وإلى اعترافها الأول ؛ فحكم عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة .

وبعد عدة سنوات قبض على عصابة للقتل والسرقة . واعترف أحد أفرادها بهذه الواقعة وأرشد عن الصائغ الذى بيعت له الساعة . وأخل سبيل روزالى عند ذلك ، وقد تحطمت وطعنت فى السن وفقدت كل شيء ؛ حتى ولدها مات وهى بالسجن . ومع ذلك كان هناك من يقول لها أنها سعيدة الحظ ، إذ ظهرت برامتها^(١)

بل لنفترض أن المتهم اعترف مريداً مختاراً دون أن يحمل على ذلك ، فهل يعنى ذلك أن اعترافه صادق لازماً ؟ أن الحوادث والقضايا والمحاكمات تثبت أن كثيراً من المتهمين اعترفوا على أنفسهم وهم أبرياء يدفعهم إلى ذلك دوافع مختلفة .

فقد يعترف المتهم بجريمة سواء لقاء مكافأة مالية أو فائدة تعود عليه ، أو على ذويه . أو إطاعة لسيده الذى يدفعه إلى ذلك انقذاً لنفسه أو لمن يهمه أمرهم^(٢) . وفى بعض العائلات يتقدم أحد أفرادها مقرأً بارتكاب جريمة اقترفها رأس العائلة حتى لا يصيب كبيرهم سوء^(٣) .

(١) جيلهرمة : كيف تقع الأخطاء القضائية — المرجع السابق — ص ٣٧ .

(٢) يحدث هذا فى الريف المصرى إذا ما وقعت جريمة من أحد الأعيان أو من شخص ممن يلوذون به ، فإنه قد يدفع أحد الفلاحين من اجرائه إلى تقديم نفسه معترفاً بارتكاب الفعل ، نظير الاتفاقى على أسرته أثناء سجنه وتوكيل محام للدفاع عنه وما شاكل ذلك .

(٣) وأحياناً يتلو الاعتراف الكاذب لإنكار ؛ بعسب أن يكون المجرم الحقيقى قد استطاع فى هذه الفترة أن يعد دفاعه وأن ينفذ شهوده عما يؤيدون به روايته ، كإثبات غيبته عن مكان الجريمة وقت وقوعها Preuve D'Alibi ،

ومن الأشخاص من يعترف كاذباً من باب الفخر والمباهاة وحب الظهور فاذا وقعت جريمة هامة هزت مشاعر الجماهير وأثارت اهتمامهم سارع بتقديم نفسه على أنه مقترفها ومدبرها وناسج بردها ، فإذا هو في مركز الأضواء المسيطرة وإذا باسمه بين يوم وليلة على كل لسان .

وأحياناً يجد المتهم نفسه وقد أحاطت به الأدلة من كل جانب واجتمعت عليه القرائن فلم يبق قبس من الأمل في نجاته . وعند ذلك قد يفضل العدول عن الإنكار إلى الاعتراف رغم براءته ، أملاً في أن يكون الاعتراف مبرراً للتخفيف عليه ، أو رغبة في دفع بعض الظروف المشددة في الجريمة بالإصرار على إنكارها والاعتراف بما سواها .

وقد حدث من هذا القبيل أن اتهم اخوان بقتل صهر لهما أثر اختفائه من البلدة فجأة ، وكانت الأدلة على ارتكابهما هذه الجريمة قوية لم يأمل معها في حكم البراءة . فأرادا النجاة من الظرف المشدد وهو سبق الإصرار ، فاعترفا بأنهما قتلاه أثر مشاجرة ثم حرقا جثته ، فذرت رمادها الريح . ولكن لم تكف تمضي شهور على الحكم عليهما حتى عاد - القتل - إلى بلدته سليماً معافى (١) !

الاعتراف الوهمي :

يرى بعض علماء النفس أنه لا ريب في أنه تحت تأثير الخوف والألم قد يقر الشخص ضد نفسه بغير الحقيقة ؛ ولكن الأشد من ذلك خطورة أنه تحت هذا التأثير قد يفقد التمييز بين الذكرى الحقيقية ومجرد الوهم . فإن الخوف الشديد يحدث انفصلاً عقلياً (٢) يجعل الإنسان في شبه حالة تنويم يكون معها قابلاً للإيهام إلى درجة كبيرة بحيث يقر على نفسه بما يوحى به إليه .

(١) أستاذنا محمد فتحي بك — علم النفس الجنائي — ص ٤٠٦ .

(٢) Dissociation of Mind

وغير ذلك ، لاشك في أن كل مامن شأنه أن يجعل الإنسان في حالة نوم صناعي ، تكون له نفس النتيجة من تهيئته لقبول الإيحاء .
وقد روى الاستاذ منستربرج حالة اعتراف تحت تأثير النوم الصناعي الناشئ عن أشعة خاطفة للبصر^(١) . وتلخص في أن فتاة وجدت قتيلة وقد سلبت منها بعض حاجياتها ؛ وقد اكتشف جثتها فتي من الجيرة عرف بالبساطة والسذاجة . وفي أثناء معاينة مكان الحادث لاحظ المحقق أن الفتى كان منتحياً جانباً في حالة فرع شديد فواجهه بالاتهام فأنكر وظل على إنكاره فترة من الوقت ثم اعترف فجأة وروى أنه كان قد دعا الفتاة إلى نزهة ثم راودها عن نفسها فاستعصمت فأمسك بمعصمها ثم لا يدري ماذا فعل بها فصدر الحكم عليه بالإعدام .

وعند ذلك نشر الاستاذ منستربرج بعد أن أطلع على ظروف القضية وملابساتها اطلاعاً دقيقاً ، أنه مؤمن ببراءة الفتى كل الإيمان ، وأن الإقرار صدر منه في حالة انفصال عقلي . ولكنه كان يرى أنه مازالت هناك حلقة مفقودة في ظروف القضية لم تظهر بعد ؛ فرغم أن الإقرار بحالته كان ناطقاً بأنه صادر عن حالة انفصال عقلي ، فإنه لم يكن يبدو أن ماتعرض له المتهم من ضغط في أدوار التحقيق كان كافياً لإحداث هذه الحالة ؛ فما الذي أحدثها إذن ؟

قبل تنفيذ حكم الإعدام في الفتى بعدة أيام أعلن فجأة أنه يرى مما نسب إليه وكتب تقريراً جاء فيه أنه لا يذكر صدور أى إقرار منه أثناء التحقيق وأن آخر ما يذكر مما حدث له حتى ذلك الوقت — وقت إعلانه براءته — أنه رأى مسدساً مصوباً نحوه وقد انعكست عليه أشعة الشمس فشعر بصدمة الأشعة في عينيه ثم لا يدري ما حدث بعد ذلك .

وفي هذا التقرير وجد منستربرج الحلقة التي كان يفتقدها . أن صدمة

(١) راجع هذه الحالة بإضافة في مؤلف أستاذنا محمد فتحي بك : علم النفس الجنائي —

الأشعة هي التي أوقعت الفتى في حالة الانفصال العقلي ، ولم يكن الفتى الساذج ليعرف هذه الحقيقة العلمية العميقة وأثرها ولسكنها جاءت بتقريره حقيقة مرسله بلا تكلف تؤيدها كل تفصيلات القضية . ومع ذلك لم تفلح الجهود التي بذلت لإنقاذ الفتى من الإعدام .

واجبات المحقق :

يبدو مما تقدم أن الاعتراف عنصر خطر من عناصر الخطأ القضائي . ولا تقتصر خطورة تأثيره على شخص دون آخر من أشخاص الدعوى الجنائية ، سواء في ذلك المحقق أو القاضى أو الشاهد أو الخبير .

ذلك أن الاعتراف بالنسبة لهم ، هو الحد الذى يقصر عنده بحثهم واجتهادهم وتتحطم عنده أفكارهم الخاصة واستنتاجاتهم ، مادام أن المتهم نفسه قد أقر على نفسه وسرد الأحداث التي سيؤخذ بها جملة وتفصيلا .

إلا أن هذا الفهم الذى يحمله البعض لاعتراف المتهم ، غير سليم ومجلبة لأخطاء فاجعة . فالاعتراف بذاته ليس دليلا . وإذا تعارضت أدلة أخرى بالقضية مع الاعتراف ، وجب إسقاط الاعتراف . بل إذا لم يقم بالقضية سوى الاعتراف المجرد لا يؤيده دليل ولا تسنده قرينة من القرائن ، فمن الخطر الشديد الأخذ بهذا الاعتراف القولى الذى يحتمل الصدق ويحتمل الكذب .

فإذا اشتملت القضية على اعتراف ، تعيين على المحقق — ومن جرى مجراه — أن لا يفصل بين الاعتراف وبقية الأدلة والقرائن . عليه ألا ينظر إلى ظروف القضية من خلال الاعتراف ، وإنما ينظر إلى الاعتراف من خلال ظروف القضية . هل هذه الظروف تؤيد الاعتراف ، أم أنه يبدو شاذاً وفي غير موضعه ؟

فإذا فرضنا أنه كان من بين وقائع القضية ، أن المتهم كان قد هدد المجنى عليه على ملاء من الناس قبيل وقوع الجريمة . إذا ما اعترف المتهم بعد ذلك

بارتكاب الحادث ، فيجب ألا يسارع القاضى مثلاً — إلى تكوين عقيدته في إدانة المتهم ، مفسراً التهديد السابق على هدى الاعتراف ، الذى قد لا يكون صحيحاً . عليه أولاً أن يتثبت من ظروف هذا التهديد ، هل كان جدياً ؟ ألا يصح أن يفهم من هذا التهديد العلنى قبل وقوع الجريمة ، أن المتهم لم يكن يزعم ارتكابها ، وإلا لما أعلن نيته على رؤوس الأشهاد ؟ أليست هناك تهديدات أخرى سابقة من أشخاص آخرين ؟ إلى آخر هذه التساؤلات التى يجب ألا يحجبها الاعتراف عن بصيرة القاضى وآفاقه .

وإذن فبقية الأدلة والقرائن يجب أن تظل موضع البحث والتحقيق ولو جاء الاعتراف . كما أن الاعتراف هو الآخر يجب أن لا يؤخذ على علاته ، بل يوضع هو الآخر موضع البحث والاختبار . فليس كل اعتراف كالآخر . من الاعتراف ما هو صادق كله ، أو هو مختلق من أساسه ، أو يشمل بعضاً من الصدق وبعضاً من الكذب . والتحقيق وحده ، هو الذى يضع الاعتراف فى موضعه .

ومن الاعتراف ما وضحت حكمته ، أو ما تبين له باعث ضعيف ، أو ما لا يتبين له من دافع على الإطلاق . والتحقيق فى أسباب الاعتراف ، لا يقل أهمية عن تحقيق موضوعه ، إذ به قد يتبين صحته من بطلانه . فقد يتضح من التحقيق أن المتهم الذى اعترف على نفسه وعلى آخرين معه فى نفس الوقت ، إنما أراد باعترافه أن يؤذى هؤلاء ويحملهم أوزاراً لم يرتكبوها ، ولو أودى معهم وأصابه الضرر هو الآخر^(١) .

كما يجب أن توجه عناية خاصة إلى سبب إنكار المتهم لظروف من القضية لا تسمى إليه ، مع اعترافه بالجريمة ؛ فإن مثل هذه المواضع الغامضة ، قد

(١) والاعتراف على الآخرين يحدث كثيراً . وقد يرجع إلى أى سبب كالكرهية والغيرة والحسد والشك . ومما يتكرر حدوثه اعتراف متهم على آخر انتقاماً منه لأنه فى سرقة سابقة قاما بها سوياً ، لم ينصفه فى توزيع المروقات .

نخفي وراءها مفتاح الحقيقة وسر الاعتراف^(١).

هذا فيما يختص بتحقيق الاعتراف وأسبابه . ولكن على المحقق واجبا آخر سابقاً على ذلك ، هو ألا يأخذ الاعتراف . عليه ألا يطالب به المتهم أو ينتزعه منه بأية وسيلة ، وعداً كانت أم وعيداً أو غشاً وخداعاً . وإنما ينتظر حتى يقدمه له المتهم بخالص رغبته وإرادته .

وهذا منطقي . ما قيمة اعتراف اضطرر المتهم إلى الإدلاء به أو طمع أن يحصل به على عفو أو منفعة لوح له بها ؟ أو لا يحمل مثل هذا الاعتراف في نفسه بذور بطلانه ؟

إننا لانطعن في اعتراف كهذا على أساس من مقتضيات الأخلاق فحسب ، بل على أساس ما قد يسببه من جنوح عن العدالة أو خروج عليها . ولكن ها هو عالم عظيم ، الأستاذ هانز جروس^(٢) ، يعرض بنان الندم على اعتراف توصل إليه بخدعة لم يقصدها ؛ اعتراف صحيح ؛ ولكنه مشتمن منه إذ لم يكن اعترافاً نظيفاً !

يقول إنه كان يحقق في قضية اتهام شخص بقتل ولديه الصغيرين . وقد قام بتفتيش منزله فلم يعثر على شيء يضيق الاتهام . ولكنه عثر على أحشاء أرنب ، فنقلها معه وحفظها في قنينة كحول ووضعها أمامه على مكتبه . وبعد ذلك استدعى المتهم لمناقشته في بعض التفاصيل ، وما أن دخل المتهم ورأى قنينة الأحشاء ، حتى انزعج معتقداً أن الأمر قد انكشف . فسأله جروس على الفور : أين الجشتين ؟ فاعترف وأرشد عن الجشتين .

ولكن جروس لم يبتهج لهذا الاعتراف ، ورأى أنه كان يجب عليه أن

(١) والقاعدة الطبيعية أن من يعترف بما هو منسوب إليه ، لا ينكر من الظروف ما لا يزيد موقفه سوءاً . ولكن على أن يفهم المقصود من ذلك من وجهة نظره هو . فقد يعترف بسرقة بعض المسروقات دون البعض الآخر ، معتقداً أن اعترافه بسرقتها كلها يؤدي إلى تشديد العقاب ، بينما يخفف عليه إذا اعترف بالبعض فحسب .

(٢) هانز جروس — المرحوم السابق — ص ٤٧٦ د

يخفى هذه القنينة عن المتهم . فقد أدت رؤيته لها إلى فقد صوابه ، حتى لم يدرك أنه من غير المنطقي أن يسأله المحقق عن مكان الجثتين ، إذا كانت القنينة تحتوى على الأحشاء ، وهو ما يعنى أن المحقق قد عثر عليهما فعلا !

الاعتراف المرضى^(١) :

وهو ما يصدر من شخص مصاب بمرض عقلي . وأكثر ما يصدر ، من المصابين بذهان الاكتئاب . فهذا الفريق من مرضى العقول ، يمر عادة بنوبات من الاتهام الذاتى . فمنهم من يعد نفسه مسئولاً عن وفاة ابنه أو زوجته أو غيرهما . ومنهم من يظن أنه ارتكب تزويراً مجرد انسكاب بقعة من الحبر على ورقة من الأوراق . وقد تعتقد المريضة إنها ارتكبت خيانة زوجية ، لأنها شعرت بالإعجاب برجل ما^(٢) . فشل هؤلاء المرضى ، قد يتقدمون من أنفسهم معترفين بأخطر الجرائم ، طالبين أن يوقع بهم أعدل القصاص وأقسى العقاب .

ولكن اعترافاتهم عادة ، تكون غير ذات خطر ، لما لا تخطئه العين فيهم من اضطراب عقلي محقق .

(١) Pathological Confession

(٢) جورف — المرجع السابق — ص ٢٥٠ .

الباب الثالث

الدليل النفسى

عهدنا بالأدلة الجنائية أن تستمد من أمور محسوسة ، كالسلاح الذى استعمل فى القتل أو بقعة دموية على قميص المتهم أو حذائه فى مكان الحادث فتسمى عندئذ أدلة مادية ؛ أو أنها تستمد من أقوال ترد على لسان شخص ما كالمتهم أو الشاهد ، فتسمى عندئذ أدلة قولية .

فما هو مكان الدليل النفسى ^(١) بين الدليل المادى والدليل القولى ؟ هو ليس هذا أو ذاك ؛ ليس شيئاً محسوساً ولا قولاً منطوقاً . هو ذلك الدليل المستمد من رصد نفسية المتهم ، لى يتبين لنا أهى نفسية مجرم أم نفسية برىء . وفى هذا الباب سنجيب عن سؤالين : ماهى وسائل استمداد الدليل النفسى وما قيمته ؟ وهل هناك فى نفسية المجرم ما يساعد على استمداد الدليل ؟ وسنجيب عن كل سؤال فى فصل خاص .

الفصل الأول

وسائل استمداد الدليل النفسى

(أولاً) التداعى اللفظى

يعتمد أسلوب التداعى اللفظى ^(٢) فى كشف الجرائم ، على أن مرتكب الجريمة — طالما هو مهدد باكتشاف أمره — يظل رازحاً تحت ذكرياتها

(١) Psychological Evidence

(٢) Word-association Method وقد بدأت بممارسته مدارس علم النفس التجريبي بألمانيا.

وملابساتها وتظل معالمها مهيمنة على فكرة لا يستطيع التخلص منها كلها
اثارها في ذهنه أى مؤثر .

ويجعل هذا الأسلوب فى وضع قائمة من الكلمات بعضها له صلة بظروف
الجريمة التى يراد كشف مرتكبها^(١) وموضوع الجريمة والعقاب بوجه عام
وبقيتها كلمات بريئة مرسله . ثم يكلف المشتبه فيه بأن يرد فى الحال بأية
كلمة ترد على خاطره لدى سماعه كل كلمة من كلمات القائمة وتتل عليه الكلمات
كلمة كلمة وتدرج ردوده عليها ويسجل الزمن الذى تستغرقه الردود بآلة زمنية
دقيقة تحسب أجزاء الثانية^(٢) .

وقد لوحظ أن المشتبه فيه ، إذا كانت له يد فى الجريمة ، إذا ما طرقت
سمعه الكلمات ذات الصلة بظروف الجريمة ، أثارت فى نفسه انفعالا شديداً
يؤثر فى نتيجة هذا الاختبار ، بينما تأتى ردود البريء على هذه الكلمات عادية
لا شذوذ فيها .

ويبدو أثر هذا الانفصال فى الصور الآتية أو بعضها :

١ - تأتى ردود الجانى على هذه الكلمات مترابطة بظروف الجريمة فإذا
كانت السرقة وقعت من مكتتب له مقبض من العاج ، فإن رده على كلمة
« مقبض » قد يكون « عاج » ، وإذا كان المسروق « حقيقية » ، فإن كلمة
« سرقة » قد تثير عنده كلمة « حقيقية » وهكذا . بينما أن البريء تأتى ردوده
خالصة من هذه الصلة بظروف الجريمة المختلفة ، لأنه لا يعلم عنها شيئاً .

٢ - تأتى ردود الجانى على هذه الكلمات متأخرة عن المعدل الشخصى

(١) فإذا كانت السرقة حدثت من خزانة مثلاً ، فتوضع كلمة « خزانة » وكلمات عن
أوصافها وما كان موضوعاً عليها أو بها وأوصاف النفود أو الحاجيات المسروقة ، وما
شاكل ذلك .

(٢) وهى ساعة خاصة Stop-Watch بدور عقربها دورة كاملة فى ثلاث ثوان وينقسم
محيطها إلى ثلاثين قسم ، كل منها بقدر عشر الثانية . فإذا أُلقيت الكلمة ضغط عليها فيدور
العقرب ، حتى يرد الرد فيضغط عليها مرة أخرى فيقف العقرب وبحساب المسافة التى دارها يتبين
الوقت الذى استغرقه الرد بحساب عشر الثانية .

للرد (١) . لأنه يبذل جهداً فكرياً لكي يأتي الرد مجرداً من صلته بالجريمة حتى لا يفضح أمره ، فإذا عرضت له كلمة « عاج » — كما هو المثال السابق فقد يمتنع عن النطق بها ويفكر في لفظ آخر لا يمت للجريمة بصله ، فيصل مثلاً إلى كلمة « خشب » ؛ ولكنه يكون قد أنفق حينذاك وقتاً يزيد عن المعدل الشخصى .

٣ — قد يستطيع الجانى — فى حالات نادرة — أن ينطق على الفور برد عادى على كلمة ذات صلة بالجريمة كاشفاً بذلك عن ذكاء وسرعة بديهية ولكن التوتر العصبى الذى يتلو هذا القرار ، يترك أثره فيما يتلو هذه الكلمة من الكلمات العادية ، فلا يستطيع الرد عليها إلا بعد وقت يزيد عن المعدل الشخصى . فإذا كانت الكلمة التالية « كتاب » مثلاً ، وهى عادىة جداً ويستطيع أن يرد عليها فى أقصر وقت ، قد يمكث وقتاً طويلاً دون أن يوفق إلى الرد وذلك لانشغال ذهنه بالكلمة السابقة عليها .

٤ — وقد يكون الانفعال الذى تحدثه الكلمة ذات الصلة بالجريمة ، شديداً إلى الحد الذى يشل عملياته الفكرية ويعجزه عن الرد اطلاقاً ، فيظل على بكم دقائق طويلة .

٥ — وفوق ذلك ، فانه إذا أعيد الاختبار نفسه مرة أخرى على نفس المشتبه فيه ، لوحظ أن رده على الكلمات البريئة لا يكاد يتغير ، بينما أنه يحاول تغيير ردوده على الكلمات الأخرى ، تلك الردود التى يظن أنها دلت على صلته بالجريمة .

وقد مربى — من هذا القبيل — مثال نموذجى ، جعلنى ازداد إيماناً

(١) Personal Equation . والمعدل الشخصى للبديهة يختلف بين الناس . تبعاً لسرعة البديهة وبطئها . وهو عبارة عن متوسط الوقت الذى يستغرقه الشخص فى الرد على كلمة من الكلمات . ويجب قبل إجراء الاختبار الموصوف فى المتن ، عمل عدة اختبارات على الشخص لاستخراج معدله الشخصى . وقد يكون ثانياً أو ثالثاً أو أقل أو أكثر .

يحدوى هذه الطريقة في استعداد الدليل النفسى ، وبصحة النظرية التى بثيت عليها . وتلخص الواقعة فى أن شخصاً يدعى « حسن الخولى ^(١) » قبض عليه متلبساً بالشروع فى سرقة سيارة من حديقة أحد المنازل ، وقبض فى نفس الوقت على آخر كان يتسكع حول مكان الحادث . وقد اعترف المتهم الأول أما الثانى فقد أنكر معرفته به وقرر أنه كان يسير فى الطريق إلى محل عمله وهو يغنى . ولم يكن هناك دليل على اشتراكهما ، فلم يكن بد من اخلاء سبيل هذا المتهم . وعند ذلك بدا لى أن أسأله متهماً عن الأغنية التى كان يغنيها . ورغم أن هذا السؤال برىء ولا صلة له بالجريمة فى ظاهره ، فقد لاحظت اضطراب المتهم وحيرته الشديدة . فأعدت عليه السؤال ، فقال متلعثماً : كنت أغنى موال « يا حسن يا خولى الجنان يا حسن والطايفة حريير » وهى أغنية بلدية معروفة . وعندما واجهته بأن الاسم المذكور فى الأغنية يشابه اسم المتهم حسن الخولى الذى ينكر صلته به والذى ضبط وهو يحاول السرقة من « الجنينة » أسقط فى يده ، واعترف . لقد ساقه ذهنه الذى تشغله ملابسات الجريمة إلى هذه الأغنية بالذات وأنساه مئات الأغاني التى لو ذكر أية واحدة منها لما كان هناك سبيل إلى اثبات التهمة عليه .

وقد استعملت وسيلة التداعى اللفظى بنجاح ، فى كشف بعض الجرائم على أيدي بعض كبار علماء النفس أمثال يونج ومنستربرج . فاستطاعوا بتطبيق هذا الأسلوب أن يثبتوا فى حالة تعدد المتهمين ، أيهم هو الجانى أم أنه ليس من بينهم ، وفى حالة المتهم الواحد ان كانت له يد فى الجريمة أو لم تكن .

إلا أن النطاق الذى يمكن أن يستعمل فيه هذا الأسلوب محدود على أية حال . فلا بد مبدئياً من موافقة المتهم على اجراء التجربة وقيامه بها إلى

(١) سمحت لنفسى بذكر اسم المتهم على حقيقته ، إذ أن الرمز لهذا الاسم يضعف الفائدة من إيرادنا لهذه الحالة .

النهاية ، وان كان رفضه أو انقطاعه أثناءها يعتبر دلالة سيئة وقرينة عليه . كما أن اجراءها يتطلب الدقة المتناهية في حساب المعدل الشخصى وأزمته الردود ، واختيار الكلمات التى تتضمنها القائمة — فضلاً عما تستلزمه من دراية عميقة بعلم النفس الاستدلالي من الردود على اتجاهات التفكير لدى المتهم ؛ فمقراءة نتيجة هذه التجارب ليس أمراً ميسراً لكل إنسان .

يضاف إلى ذلك ، أن هذه الطريقة قاصرة — ويتعين قصرها — على الحالات التى لا يكون فيها المختبر — على فرض برامته — على علم بظروف الحادث وتفصيلاته ؛ إذ أن الكلمات ذات الصلة بالحادث من القائمة — إذا كان على هذا العلم — سوف تشير انفعالاته وتؤثر في نتيجة التجربة تأثيراً يكاد يشبه التأثير الناتج من اختبار المجرم الحقيقى . فاذا فرض أن الحادث قتل ، وكان المسلم به أن المتهم قد شاهد مكان الحادث وناظر جثة القتيل ووضعها وما حولها ، فلا يحتمل في مثل هذه الحالة وضعه تحت الاختبار اللفظى إذ أن ما قد يلقى عليه من كلمات لها صلة بمكان الحادث سوف تشير في نفسه ذكرى هذا المكان وتؤدي إلى انفعاله وتأخير ردوده ، أو إيراد ردود ذات صلة بالجريمة ، حتى على فرض برامته .

(ثانياً) قياس آثار الانفعالات

تخضع أجزاء الجسم المختلفة من حيث حركتها ، إما للجهاز العصبي الارادى أو للجهاز العصبي الذاتى . فما كان خاضعاً للجهاز العصبي الارادى يستطيع تحكيم الإرادة في حركته ، كالأطراف والأعين والجفون والشفاه وغيرها مما تتبع حركته رغبة الشخص واراادته ؛ وما كان خاضعاً للجهاز العصبي الذاتى يكون في حركته مستقلاً عن الإرادة ، كعضلات القلب والغدد وغير ذلك من عضلات الاحشاء الداخلية .

ومن جهة أخرى ، فإن الانفعالات النفسية المختلفة لها آثار جثمانية تختلف باختلافها . فإذا كان في استطاعة الشخص أن يتحكم في أعضائه

المتمتعة بالحركة الإرادية فيمنع عنها آثار الانفعال ، فليس في استطاعته أن يمنع الأعضاء الذاتية الحركة من التأثير بهذا الانفعال . إذا غضب مثلاً قد يستطيع بإرادته أن يخفي آثار الغضب عن ملاحظه ، ولكنّه لن يستطيع أن يتحكم في دقات قلبه أو ضغط دمه أو حرارة جسمه .

ينبغي عل ذلك ، أنه إذا أمكن قياس هذه التغيرات اللاإرادية ، استطعنا أن ندين وجود الانفعال مهما كان الشخص حريصاً على إخفاء ظواهره . وقد تبين بالنجربة أن لكل انفعال تأثيراً خاصاً به في عضلات الجسم المختلفة . فالنبض مثلاً يبطل ويبطئ ويقوى في حالة السرور ، ويسرع ويضعف في حالة الحزن ، ويسرع ويقوى في حالة الغضب ، ويبطل ويبطئ ويضعف في حالة الهبوط . أما التنفس فإنه على العكس يسرع ويخف في حالة السرور ويبطئ ويعمق في حالة الحزن ، بينما يجري مجرى النبض في حالتى الغضب والهبوط (١) .

وعلى ذلك فإننا بواسطة قياس أثر الانفعالات ، نستطيع أن نكشف أكاذيب المتهم ونفصح تصنعه . فإذا سألناه عن أمر له صلة بالجريمة فقد ينفي علمه به ولكننا نقف — بواسطة القياس — على ذلك الانفعال الذى أثاره سؤالنا والذى أفلح المتهم فى إخفاء آثاره الظاهرة عنا .

وقد استعملت آلات عديدة لأجل هذا القياس . فالبنوموجراف (٢) وهو جهاز قياس التنفس عبارة عن أسطوانة تربط على الصدر تسجل أدنى حركات التنفس . والسفجموجراف (٣) وهو جهاز قياس النبض ، يركب عادة فوق المعصم ليسجل نبضات الشريان الكعبرى .

وقد استعمل الأستاذ منستر برج جهازاً لقياس الإفراز الغدّي للعرق وهو إفراز مستقل عن الإرادة . والجهاز عبارة عن لوحين من النحاس

(١) أستاذنا محمد نتقى بك — علم النفس الجنائى — ص ٣٧٩ ، ٣٨٠ .

(٢) pneumograph

(٣) Sphygmograph

متصل كل منهما بأحد طرفي سلك كهربى متفرع عن بطارية ، وجلفانومتر
في طريق التيار الكهربى لقياس مقدار مقاومة هذا التيار .

فإذا وضع المتهم كلا من راحتيه على أحد اللوحين ، ثم ذكر أمامه اسم
شريكه أو اسم المجنى عليه أو شيء له صلة بالجريمة ، لوحظ أن إبرة الجلفانومتر
تتحرك . ويرجع ذلك إلى أن المتهم — إذا كان مرتكب الجريمة — ينفعل
لدى سماعه شيئاً من هذا ، فتفرز راحته العرق الذى يزيد من مقاومة التيار
فيؤدى إلى تحريك إبرة الجلفانومتر (١) .

وقد استطاع أستاذنا محمد بك فتحى أن يكشف معتميات حادث جنائى
عن طريق استخدام هذه الأدلة النفسية . حدث عند ما كان وكيل النيابة
أن وقع حادث شروع فى قتل بإطلاق النار ، وحامت الشبهة حول أحد
الأشخاص وهو خطيب سابق لزوجته المجنى عليه . وانتقل فتحى بك لتحقيق
الحادث ، وبالبحث عن المتهم وجدته يروى حقلاً كان معيناً لحفارته ، ويقع

(١) يرجع الفضل كبير إلى الأستاذ منستر برج فى تطبيق بعض المبادئ والملاحظات النفسية
تجريبياً لاستخدامها فى التحقيق الجنائى . ومن أفكاره من هذا القبيل الجهاز الكاتب للحركة
الذاتية وتجربة كرتى العين . فالجهاز الكاتب للحركة الذاتية Automaton عبارة عن لوح
يتحرك على أربع بكرات على سطح أملس ، مركب به جهاز صغير يرسم اتجاهات حركته .
ولإجراء التجربة يضم المختبر يده على اللوح بعد حمل رفقه بحبل معاق بأعلى وتوضع أمامه
بطاقات عليها حروف مختلفة ويطلب منه أن يحرص ذهنه فى أحد هذه الحروف ؛ فيلاحظ بعد
قليل أن الجهاز يتحرك بيديه — دون أن يقصد ذلك — فى اتجاه ذلك الحرف الذى يحرص
به ذهنه . وبناء على ذلك ، إذا ما وضع أمام المتهم السلاح الذى يشكر أنه له بين أسلحة أخرى ،
أفلا يسجل كاتب الحركة الذاتية اتجاه الجهاز نحو هذا السلاح ولو اتجاها بسيطاً لا يدرك به المتهم
الذى لا شك فى أن ذهنه كان مشغولاً بهذا السلاح وحده دون بقية الأسلحة المعروضة ؟

أما تجربة كرتى العين فبينه على أن لها حركة مستقلة عن حركة الرأس الإرادية . وقد
كتب منستر برج عبارات مختلفة على عدة بطاقات وافق مع المختبر على أن ينظر إلى كل بطاقة
تعرض عليه ثم يشيح بوجهه للناحية الأخرى . وقد حرص منستر برج على أن تكون إحدى
هذه العبارات ذات أهمية خاصة للمختبر ؛ فلاحظ أنه عند عرض البطاقة الخاصة بهذه العبارة
عليه ، نظر إليها ثم أشاح عنها بوجهه كالمتفق عليه . ولكن كرتى عينيه ظلتا متعلقتين بها .
فإذا كان المروض هو سلاح النهم الذى يشكره — مثلاً — بين أسلحة أخرى ، فهل لا تكون
النتيجة هى عينها إذ نفل عيناه متعلقين بسلاحه رغم إدارته لرأسه إلى الناحية الأخرى ؟

على مسيرة ربع ساعة من مكان الحادث . وقد وجد المتهم حاملاً عصاه ، فلما سئل عن سلاحه الناري المرخص له بحمله باعتباره خفياً خاصاً ، ادعى بفقدانه منذ عشرين يوماً ، ولكن شهوداً شهدوا بأنهم رأوا معه سلاحه قبل الحادث بيوم واحد . ووجد المحقق أن الطريق الوحيد للكشف غوامض الجريمة هو العثور على السلاح ، ولما كان المتهم لم يتسع له الوقت بعد ارتكاب الحادث للعودة إلى القرية وإخفاء السلاح ، فلا بد وأنه أخفاه خارج القرية .

وفي صباح اليوم التالى استصحب المحقق المتهم لإجراء البحث عن السلاح ، ووجد المحقق أن ميدان البحث فسيح جداً ففكر في الاستعانة بالتجارب النفسية وعند ذلك وضع يده في يد المتهم وجعل إبهامه فوق الشريان السعبرى لكي يشرف على نبض المتهم ، ثم أخذ يلقي عليه الأسئلة عن مكان إخفاء السلاح وبعد له الأماكن التي يحتمل أنه أخفاه بها ، كبعض المزارع وساقيته الخاصة والترعة والقناة والمصرف فلاحظ أنه كلما ذكر المصرف ، أشد نبض المتهم وأسرع ، وكلما تحول الحديث عن المصرف إلى شيء آخر عاد نبض المتهم إلى حالته العادية . وهنا رجح المحقق أن السلاح أخفى بالقائه في المصرف ، ولكنه كان عميقاً متسعاً ولم يكن من السهل الاهتداء إلى السلاح فيه . ولكن المحقق كان قد تبين من التحقيق أن المتهم كان معتاداً أن يترك عصاه بساقيته الخاصة — وهي قريبة من المصرف — حينما كان يحمل بندقيته ، فالعصا كانت إذن وقت ارتكاب الجريمة موجودة بالساقية إذ كان يحمل سلاحه وقتئذ . ولا بد أنه بعد ذلك توجه إلى الساقية لأخذ عصاه التي وجدت معه عند ضبطه ، ولما كان حريصاً على التخلص من سلاحه في أسرع وقت ، فالراجح أنه ألقاه في أقرب مكان إلى الساقية من المصرف .

ولما وصل المحقق إلى هذا الترجيح طلب من رجال الضبط أن يكلفوا

بعض الأشخاص بالبحث في هذا المكان من المصرف . فلما رأى المتهم أن البحث يجرى في هذا المكان جف لعابه ، ولكي يظهر عدم اكتراثه أخذ يولى وجهه شطر الناحية الأخرى ، ولكن المحقق لاحظ أن كرتي عينيه ظلتا معلقتين بمكان البحث ، فقوى أمله في العثور على السلاح . وفعلا لم تمض دقائق حتى انتشلت البندقية من قاع المصرف (١) .

قيمة الدليل النفسى :

ما قيمة الدليل النفسى المستمد من تجربة التداعى اللفظى ؟

ما قيمة الدليل النفسى المستمد من قياس انفعالات المتهم ؟

إن الدليل النفسى قد يستمد بهذا الأسلوب أو بذاك ، ولكن أكثر ما يستمد عن طريق ما اطلق عليه اصطلاحا « الذوق السليم » (٢) ، والمقصود به سلامة التقدير والتعقل والتدبر وصحة النظرة ، فى نطاق العمليات الفكرية . سكوت المتهم أو ثرثرته ، هذوؤه أو اضطرابه ، حسن مظهره أو سوءه وداعته أو شراسته ؛ كل هذا أو بعضه أو مثله ، قد يفسره المحقق على أساس ذلك « الذوق السليم » الذى زعموه ، على أن فيه تأييدا لبراءة المتهم أو ادائته .

متهم بالقتل ، لم يسفر التحقيق عن ان بين غيره وبين القتل ضغينة أو نزاع أو خلاف ؛ ليس لأحد مصلحة فى قتله سوى المتهم ، فهو الوحيد الذى لديه باعث إلى القتل ، فهو إذن بمنطق « الذوق السليم » الخادع البراق الفاعل القاتل .

(١) أستاذنا محمد فتحى بك — علم النفس الجنائى — ص ٣٨٩ وما بعدها . وهو يرى — ص ٣٦٣ من نفس المرجع — أن يسير الأسلوبان ، التداعى اللفظى وقياس الانفعال ، جنباً إلى جنب فى كشف الجريمة ، بحيث يختبر المتهم بالتداعى اللفظى وفى نفس الوقت يكون خاضعاً لقياس انفعالاته . وبذلك يتوفر للباحث ضمانان علميان بدلا من واحد ، يؤدى اجتماعهما إلى تأييد وتقوية مدلول كل منهما ، وكشف ما قد يتبين بينهما من تناقض يدل على وجود خطأ ما فى إجراء التجربة .

هذه بعض صور من الأدلة النفسية . فما قيمتها ؟ يذهب بعض رجال مدرسة التحليل النفسى ، ومنهم فروم^(١) ، إلى حد القول بأن التحليل النفسى جدير بأن يتبوأ مكانة تضارع مكانة الكيمياء والطب الشرعى ، فى مجال التحقيق الجنائى ، فالتحليل النفسى قادر على أن يثبت فيما إذا كان المتهم جانبا أم بريئا ، كما ثبت الكيمياء فيما إذا كانت بقعة الدم لآدمى أم لحيوان . ولكن يرى البعض الآخر ، ومنهم تيودور رايك^(٢) ، أن فى هذا الرأى كل المبالغة ، ومجافاة كبيرة للواقع . فإن مقارنة التحليل النفسى بالكيمياء خطأ محض ، إذ يعمل كل منهما فى حقل مختلف طبيعته عن الآخر تمام الاختلاف . فالكيمياء تعمل فى نطاق المادة والمحسوس بحيث تسفر عن نتائج لا تحتل التأويل ، وليس هذا شأن التجارب النفسية ، التى تسفر على أحسن الفروض عن حقائق عقلية ، تلك التى لا تتفق لزاما مع الحقائق المادية ، وهى هدف التحقيق الجنائى .

مثال ذلك أن يسجل قياس الانفعال ، ثورة واضطرابا انفعاليا ، فهذا قد يعنى أن المتهم يدا فى الجريمة . ولكن ألا يجوز أن يكون ، فحسب ، قد رغب حقيقة فى ارتكابها واسكنه لم يرتكبها فعلا ؟ إن علم النفس قادر فعلا على أن يرصد الحالة العقلية لشخص ما ، أن يسجل عليه تفكيره ونواياه الإجرامية ، أما أن يحسم فيما إذا كان أجرم فعلا أم لم يجرم ، فما زال بعيداً عن متناوله .

يستطيع المحلل النفسى أن يتلبس فى نفسية شخص ما نزعة مستقرة إلى القسوة والعنف ، فهل يعنى ذلك أنه ارتكب جريمة قتل بعينها ؟ ألا يجوز أن تكون هذه النزعة بكاملها فى أعماق النفس لا تبدو إلا فى دنيا اللا شعور من أحلام ؟ ألا يجوز أن يكون هذا الشخص قد قاوم هذه النزعة فى نفسه فلم يسمح بتحقيقها فى هذه الآونة أو تلك ؟

Erich Fromm (١)

Theodor Reik : The Unknown Murderer, London, 1936. p.57 (٢)

الواقع إذن أن الدليل النفسى لا يصلح دليل اثبات مستقل قائم بذاته ويجب أن تظل الصدارة للدليل المادى .
أما الدليل النفسى ، فهو كما قال دوستويفسكى (١) ، سلاح ذو حدين (٢) ؛ أى لا يدل على اتجاه واحد فحسب بل يحمل عدة تفسيرات أو تأويلات .
فقد يفسر سكوت المتهم أثناء التحقيق معه أو محاكمته على انه استشعار للآثم أو استسلام البرىء لسوء الطالع ؛ أو اكثاره من الكلام والمقاطعة والتعليق على ما يدور ، على أنه امعان منه فى التمويه والخداع أو محاولة يائسة لاثبات برأته ؛ وقد يفسر امتلاكه لخاصية نفسه ورباطة جأشه بأنه تستر خبيث ومهارة فى اخفاء ذعره واضطرابه ، أو يفسر بأنه وثوق منه فى برأته وظهورها فى نهاية الأمر .

وكذا مظهر المتهم وشخصيته وطبائعه ، قد تكون فى ذاتها دليلا للمتهم أو عليه ، شطحة من شطحات مازعموا أنه « الذوق السليم » نفخشونة المظهر وقسوة النظرات وغلظة الطبع تؤخذ دليلا على ارتكابه جريمة معينة ، بينما تمحو عنه رفته وجاذبيته وطيبته البادية ، سحب الشك والريبة .

فاذا انتقلنا إلى ذلك الدليل النفسى ، الذائع الصيب ، المستمد من وجود باعث لدى المتهم وجب علينا أن تذكر أنه لو كان وجود الباعث معناه ارتكاب الفعل ، لما مات إلا القليل من الناس ميتة طبيعية ، ولكن الواقع أن الكثيرين لديهم بواعث على القتل والايذاء وغير ذلك من الجرائم ، ولكنها لا تخرج عن حيز الفكر ابدا .

وليس معنى ذلك أن الباعث مجرد من الأهمية كعنصر فى التحقيق الجنائى فالوقوف على الباعث على الجريمة ، أمر جوهري فى اتجاه التحقيق للبحث عن الفاعل ، وبدونه يتشعب وقد يضل كل الضلال . فاذا وقعت حوادث تخريب مثلا واتجه الاعتقاد إلى أنها من عمل أشخاص لهم اتصال بجماعة

(١) Dostojewski فى قصته المعروفة The brothers Karamazov .

(٢) "Psychology is a stick with two ends"

سياسية معينة ، وأخذ التحقيق يسير في هذا الاتجاه ، فلا شك أنه سينتهي إلى فشل ذريع إذا كانت هذه الجرائم من صنع مجرم محتل العقل أو مجرم جنسى يحد أشباعا جنسيا في ارتكابها .

من هذا يتضح كيف أن معرفة الباعث الحقيقي ، عنصر هام في نجاح التحقيق الجنائي والتوصل إلى معرفة الفاعل .

ومن ناحية أخرى ، إذا ما عرف الفاعل ، يجب أن يتضح الباعث الذى دفعه إلى ارتكاب الجريمة . والواقع أن كل جريمة ، ولو عرف مرتكبها تظل غامضة طالما لم يكتشف الباعث اليها .

ويغلب أن يكون الباعث واضحا ؛ ولكن يحدث في أحيان أن يستغلق على المحققين بل على الجاني نفسه فهو قد يقدم سبباً لارتكاب جريمته لا يخرج — وهو مخلص في ذكره — عن أن يكون تبريراً طاهرياً ، بينما يستقر الباعث الحقيقي في أعماق نفسه ، في عقدة نفسية — جنسية غالباً — أو حالة عقلية خاصة — كالبارانويا — تؤدي به إلى الجريمة .

يخلص من كل ما تقدم — أن مجال علم النفس في التحقيق الجنائي ، أو بالأدق كوسيلة فاصلة حاسمة في التحقيق الجنائي ، محصور . ولكن علم المحقق بالأصول النفسية جوهرى ، من ناحية لكي يكون على حذر من خدعة « الذوق السليم » ، ومن ناحية أخرى لكي يمهّد بأساليب علم النفس ، الطريق المؤدى إلى الحصول على الدليل الكامل الرشيد .

الفصل الثانى

الدليل ونفسية المجرم

يلفت النظر ويبحث على العجب في كثير من الجرائم والقضايا ، نوع من الأدلة التى كشفت شخصية المجرم ووضيقت عليه الخناق ، لم يكن وجودها ليتفق مع ذكائه وشدة حيطته واجتهاده في إزالة كل أثر يهدى اليه ويفضح أمره .

هى أدلة واضحة ساطعة يصعب على المرء أن يصدق أنها فاتت على المجرم فى تدبير جريمته أو ارتكابها ، وهو على ما أثبت من ذكاء ويقظة ؛ حتى ليكاد يقال إن بها معنى ما من معانى العمد والقصد ، فكأنها أدلة يقدمها المجرم إلى مطارديه مختاراً مريداً ؛ وهو ما دعى البعض إلى أن يقول إنها من قبيل « إقامة المجرم الدليل على نفسه » .

والواقع أنه لا يندر وجود هذا النوع من الدليل مهما بلغ المجرم من الفطنة والمهارة . بل يمكن القول بأنه كلما بالغ المجرم فى حبك جريمته وفى الاحتياط لكل احتمال ، أغرق فى التفصيلات والجزئيات وهو ما يسمح ويزيد احتمال وجود الشغرات فى ثنايا تدبيره ونخطته .

ومن بين الأمثلة الكثيرة على هذا الضرب من الدليل ، حالة مجرم قام بسرقة من أحد المنازل وبلغ من شدة حرصه أن أخذ يزيل آثار بصمات أصابعه عن كافة ما لمسته يده ثم ألقى بالوريقة التى استعملها فى هذه الإزالة فى مكان السرقة وانصرف دون أن يدرك أنها ورقة الإفراج عنه من السجن فى اليوم السابق وبها اسمه وعنوانه !

ومن هذا القبيل مجرم اقتحم محل حائك ملابس وبعد أن أتم السرقة بدا له أن يخلع سترته الرثة ويرتدى سترة جديدة أنيقة ، ثم انصرف محتالاً وكانت الجريمة محكمة لولا أنه نسى أن يفتش سترته القديمة التى تركها وراءه وبها بطاقة تحقيق شخصيته !

وحالة أخرى كان المجرم فيها شديد المهارة فى تزوير وثيقة أراد أن يوهم بأنها كتبت فى عام ١٨٦٨ ؛ ولم يكشف الأمر إلا السكتابة المائية على الوثيقة والى أثبت عليها تاريخ حديث . كيف يمكن أن تكون الوثيقة كتبت فى عام ١٨٦٨ بينما أن الورقة التى كتبت عليها صنعت فى القرن العشرين !

ومن أهم الأمثلة على تلك الأدلة التى تتساقط من المجرم فتتم عليه حالة مصرع القنصل العام فون باركهوزن فى برلين عام ١٩٣١ . وقد كان الرجل

متمتعاً باحترام بني قومه وإعجابهم ، سعيداً في حياته العامة والخاصة . ولكن أحداً لم يلاحظ أن الرجل أصيب بخسارات مالية كبيرة لم يستطع احتياها . وفكر باركهوزن في طريقة يضمن بها مستقبل أسرته ولو ضحى في سبيل ذلك بنفسه . ونظراً لأنه كان مؤمناً على حياته بمبلغ طائل يستحقه ورثته عند موته فقد دبر خطة للانتحار على أن يبدو للمحققين أنها قتل من يد مجهولة ، إذ من شروط عقد التأمين حرمان الورثة من قيمة التأمين في حالة انتحار مورثهم .

وفي صباح أحد أيام الاثنين من شهر يوليو ١٩٣١ وجد فون باركهوزن صريعاً برصاص مسدس في غرفة مكتبة . وكان كل شيء يدل على أن مجهولين اقتحموا عليه حجرته ليلاً من النافذة وأردوه قتيلاً وسرقوا بعض حاجياته ومنها حافظة نقوده ثم لاذوا بالفرار .

ولكن أمر آغاية في البساطة ، أثار رغبة المحققين . فقد كان على مكتب القتل رسالة لم تتم أراد أن يوهم بأنه كان مشغولاً بكتابتها عندما هاجمه اللصوص . ولكنه سهى في تدبيره ، فاذا بقلم الحبر الذي كان يكتب به موضوعاً إلى جانب الرسالة وهو مغلق بعناية ! كيف يهاجمه المهاجمون وهو يكتب فينقطع عن الكتابة فجأة ، ثم يخلق القلم ؟ ألم يكن المعقول أن يظل القلم مفتوحاً ؟

ثم جاء بعد ذلك الدليل الخامس على تلفيق الحادث . سلم عامل البريد للمحققين حافظة نقود القتل خالية وقرر أنه وجدها عند تفريغ صندوق البريد المجاور للنزل في ساعة متأخرة من مساء الأحد . وكان قصد فون باركهوزن - وهو الذي ألقى بالحافظة بنفسه - أن يوهم أن اللصوص بعد أن أفرغوها من محتوياتها تخلصوا منها بالقائها في أقرب صندوق للبريد ولكن ألا يقتضى ذلك أن يكون إلقاؤها تم بعد وقوع الحادث ؟ كانت خطته أن يعثر عليها عامل البريد في دورة تفريغ الصندوق صباح يوم الاثنين

ولم يكن يدري أن هناك دورة تفريغ في مساء يوم الأحد . فترتب على ذلك عشور عامل البريد عليها في ساعة ثبت أن فون بار كهوزن كان ما زال حيا فيها يتبادل الحديث مع الخدم قبل إقدامه على الانتحار (١) .

وأذكر قضية قمت بتحقيقها ، كانت أخطاء المتهم فيها - وإن لم تبلغ من الدقة ما بلغته أخطاء فون بار كهوزن - هي ما أدى إلى ظهور تلفيقها . فقد أبلغت في صبيحة أحد الأيام بأن خفير أحد مزارع الورد والأزهار الواقعة بضواحي المدينة قد وجد موثق السكتاف وملقى في غرفة الحراسة ، وقرر بأنه آوى إلى هذه الغرفة عند العشاء ثم استيقظ عند منتصف الليل على صوت كسر الباب واقتحام ستة أشخاص مسلحين للغرفة ، فأوثقوه ثم سرقوا كل الأدوات الزراعية الخاصة بالمزرعة وفروا هاربين بعد دقائق . كما قرر أنه ظل يستغيث دون مجيب حتى الصباح الباكر إذ جاء لزيارته أحد معارفه فوجده على هذه الحال فطلب منه أن يقوم بالتبليغ .

وعندما انتقلت للتحقيق وجدت المبلغ مازال موثقاً وملقى على ظهره في غرفة الحراسة . وأخذت في مناقشته في روايته فرأيت أنه يتخبط في تفصيلاتها وداخلني شعور بالشك فيها برمتها . فلما أخذت في فحص الوثائق راعني أن طريقة الربط والتسكتيف كانت تدل على كثير من اللين واللطف وكأنها من قبيل المزاح ، بل رأيت أن المبلغ كان في استطاعته دون بذل أى جهد أن يخلص يديه وقدميه من الوثائق بمجرد جذبه بهدوء . ولما سألته عن السبب في أنه لم يتخلص من وثاقه منذ انصراف اللصوص المزعومين في منتصف الليل لم يحرج جواباً .

ثم جاء دليل آخر كان مؤكداً لما داخلني من الشك ، فقد لاحظت أمام باب الغرفة كومة من الرماد المحترق المتخلف عن احتراق أخشاب مما يوحد للتدفئة وكان الرماد ساخناً مما يدل على أن النار لم تنطفئ إلا من مدة قصيرة بينما قرر

المبلغ أنه لزم الغرفة منذ عشاء اليوم السابق وأغلق على نفسه الباب ، فمن الذى أوقد النار إذن ؟ والى لم تطفئ إلا قبيل الفجر ؟ لم يسع المبلغ بعد ذلك إلا أن يعترف بأنه بالاتفاق مع آخرين قد سرق أدوات المزرعة وظل يتدفأ أمام الغرفة حتى قبيل الفجر . ثم دخل إلى الغرفة فأوثقه أحد شركائه وظل على هذا الوضع حتى رآه أحد معارفه والذى أبلغ عن الحادث .

ومما يدخل فى نطاق « إقامة المجرم الدليل على نفسه » عودته إلى مسرح الجريمة بعد ارتكابها وهو ما يدفع به فى كثير من الأحيان إلى عرين العدالة فقد تبين أن المجرم يشعر بدافع قوى يدفعه إلى العودة إلى مكان الجريمة ، ويكاد هذا الدافع يقتصر على جريمة القتل مما لم يتضح سببه بعد على وجه الدقة ولا يمنع ذلك من هرب المجرم ، بل تبدو هذه النزعة بعد هروبه . كما أنه ليس كل قاتل يعود فعلاً إلى مكان الحادث ، ولكن كل قاتل يشعر بهذه الرغبة القوية فى العودة^(١) .

وقد تبرر هذه النزعة بأسباب عملية . كخوف القاتل من أن يكون ترك أثرًا ينم عليه فى مكان الجريمة فيعود لمحو هذا الأثر . ولكن كثيرًا من حالات العودة لم يكن هناك ما يبررها على الإطلاق ؛ فقد لا يدرك المجرم لماذا عاد وقد يعتذر بامر غير معقول ، كذلك القاتل الذى قال بأن جمال البقعة وسحرها وشاعريتها ، هو ما جذب به جذباً إلى ارتيادها مرة أخرى . وعودة المجرم إلى الجريمة لا تكون مادية فحسب ، بل قد تبدو فى صورة اهتمام وتعلق وتتبع لها . فتجد القاتل بدلاً من أن يلوذ بالصمت ويظل فى مأمنه يأخذ فى اتهام شخص آخر بارتكابها . أو يتتبع اجرامات البحث والتحقيق فى همة والحماس ويعرض على السلطات خدماته ورغبته فى المساعدة

(١) فى قصة « الجريمة والعقاب » لدستوفسكى ، عاد القاتل راسكولنيكوف الى المنزل الذى ارتكب فيه جريمته عدة مرات ، بل أبدى رغبته فى استئجاره .

للعثور على المجرم^(١) وبعض المجرمين يرسلون إلى سلطات البوليس والتحقيق خطابات كلها استخفاف وسخرية وتحدى ولكن هذه الخطابات قد تؤدي إلى كشف الجاني وافتضاحه^(٢) .

ما السر في هذه الأخطاء التي يرتكبها المجرم فتؤدي إلى إزاحة الستار عن تدبيره رغم ما يكون عليه هذا التدبير من إتقان وقدرة ؟

يذهب معظم العلماء إلى أنها ترجع إلى « عدم تبصر »^(٣) المجرم ، ولا يغني عنها ذكاؤه أو حيطته فإن في ارتكاب كل جريمة ناحية من الغباء وفي كل جريمة خطأ واحد على الأقل يدل على الغباء .

ولكن القول بعدم التبصر لا يعني أن هذا تفسير . فما هو التفسير النفسى لعدم التبصر ؟ كيف يتفق عدم التبصر مع ذلك الذكاء الخارق الذى يبدو في تصرفات بعض المجرمين ولا يعفيهم مع ذلك من الوقوع في الخطأ ؟ قد يقال أن هذا راجع إلى اضطراب المجرم وقت ارتكاب جريمته ، ذلك الاضطراب الذى يعطل ذكائه وقدرته العقلية المعتادة بعض التعطيل ؛ وهذا صحيح أحياناً ، ولكن ما القول في تلك الجرائم المدبرة مقدماً في غاية من الهدوء والاطمئنان والتأمل ، ومع ذلك يدخل في بنائها خطأ من الأخطاء ؟

إن التحليل النفسى هو الذى يستطيع أن يقدم علة ذلك . هذه الزلات الصغيرة ليست من قبيل « الغفلة » ولكنها مقصودة . هى نتاج عمليات نفسية لاشعورية ، وتعبير عنها . فنفس المجرم كنفس أى إنسان بها جانب الأنا وجانب الأنا الأعلى ، فإذا ارتكب « الأنا » الجريمة فإنما يرتكبها على

(١) هذا ما حدث من المجرم (ح . ق) الملقب بوحس الاسكندرية والذى ارتكب سلسلة من جرائم أنقى الجنسى . فقد كان يسارع بعد اكتشاف كل جريمة الى عرض خدماته على السلطات مما أثار عليه الريبة .

(٢) في إحدى جرائم التهديد الهامة والى وقعت حديثاً ، كان الخطاب الذى أرسله الجاني هو مفتاح التحقيق إذ أمكن بنشره فى الصحف الاستدلال من بعض الأشخاص على صاحب هذا الخط .

غير رغبة الأنا « الأعلى » ، الذى يطارده قبل وبعد وأثناء ارتكاب الجريمة مندفعاً إلى عكس اتجاه الأنا . فالأنا عمليات عقلية هدفها الحيطة والتحرز وكتم الجريمة ، بينما الأنا الأعلى عمليات لاشعورية حاكمة على الأنا وتهدف إلى فضح الجريمة وكشف السر .

هذا الاتجاه اللاشعورى هو الذى يحمل الرغبة الدفينة فى تحمل العقاب والجزاء ومن ثم يسعى إلى كشف أمر الجريمة . أليست هذه الرغبة اللاشعورية هى التى تبلغ من القوة أحياناً ما يجعلها ترتد سافرة فإذا بالشخص يتقدم من تلقاء نفسه معترفاً بما جنت يده ؟ إن نفس هذه القوة الشعورية هى التى تحمله قصداً — دون أن يدري — إلى أن يخطئ فى تدبير الجريمة أو فى اقترافها أو فى تصرفاته التالية لارتكابها (١) .

الباب الرابع

نفسية القاضى

ليس القضاء بين الناس عملاً عادياً ، بل نذهب إلى القول بأنه ليس عملاً آدمياً . إنه عمل إلهى ؛ وإنه لتجاوز كبير أن يكون القاضى بشراً أو لسكنه بشر . كيف يقضى بين الناس من هو منهم ، به ضعفهم وبه عيوبهم وبه رذايلهم ؟ والقضاء ضخم . إنه يستلزم السكال : العدالة والثقافة الشاملة والمعرفة العميقة والنظرة النفاذة والبصيرة المستنيرة والثبات وقوة الأعصاب والحلم والصبر واللباقة والفطنة واليقظة والرحمة والقسوة فى آن واحد . والقضاء قوى . إن فى يد القاضى اليوم ، ما أصبح منكوراً على رؤساء الدول وعظماء الدنيا والدين ؛ فى يده حرية الناس وسلامتهم وحرمانهم وحياتهم .

فاذا كان القضاء هو تلك الأمانة الهائلة التى أبت السموات أن تحملها ، فحملها الإنسان على ضعفه ورقة حاله ، فليذكر القاضى دائماً أن عليه أن يكون إنساناً ممتازاً ، وهذا أضعف الإيمان .

وهذا فى الوقت نفسه هو أقصى ما فى الإمكان . فأما القاضى المثالى الذى يقضى بين الناس بالحق والعدل ، والذى تنزه عما يعتمل فى نفس كل إنسان مما يدرى ولا يدرى ، فلا وجود له على سطح الأرض .

إن القضاء هو المثال الوحيد للعمل الذى يستلزم جهاد الشخصية بكاملها . إن كل عمل من الأعمال يستطيع الإنسان أن يؤديه بجانب من نفسه ؛ فالتعليم والطب والهندسة وغيرها يحتاج كل منها إلى ملكة أو مهارة أو دراية خاصة ؛ بينما القضاء تمتد جذوره فيحيط بكل أصل من حياة القاضى ، عقلية أو عاطفية أو انفعالية أو مزاجية أو إرادية أو صحية أو عائلية ؛ فإذا جلس القاضى على منصة القضاء أو خلا إلى نفسه ليصدر الأحكام ، فهو

غير مستطيع أن يفصل شخصيته كقاض عن شخصيته كإنسان ، تمام الفصل .
ومن هنا حُفَّ طريق القضاء بالمكاره والأخطاء منذ أن كان هناك
قضاء . ومن هنا أصبح التقاضى نصيباً يؤتى فيه بعض المتقاضين الكسب
والباقون سوء الطالع .

ولسنا نشير في هذا إلى نزاهة القاضى وطهارة يده وحسن مقصده ،
فكل ذلك مفروض فيه ؛ بل إلى نقائصه من حيث هو إنسان ، والتي يضاعفها
ويزيد من خطرها أن يكون بها جاهلاً وعندها لا هياً . أن الخطر في ألا ينظر
في ذات نفسه ، ليفسر أسرار مشاعره ، ويستبين مسالك تفكيره ، وخفياً
ميوله وعواطفه : ليصدر في عمله وحكمه عن عدالة متجردة ما أمكن ذلك ،
خالصة من التأثيرات الخفية الصادرة من الذات أو الواردة من الخارج ،
والدائبة النشاط في أعماقه طى الظلام ومن وراء ستار .

ذلك أن القاضى كإنسان ، عرضة لأن يقع تحت تأثير الإيحاء فيفسد
عمله وحكمه ، وخليق بأن تنطوى نفسه على جراح وندوب قديمة أو حديثة
واتجاهات وميول عامة أو خاصة ، تؤثر في حكمه أبلغ التأثير .

والقاضى من بعد ذلك مطالب بأن يصيب في حكمه كبد الحقيقة فلا يدين
بريئاً أو يبرئ جانياً ؛ وأن يوقع على الجانى نصيبه من العقاب ، نصيب
الحق ، دون مبالغة في القسوة ، أو إسراف في الرحمة .

فما الذى يقف بين القاضى ، وبين هذين الهدفين فى كثير من الأحوال
هذا هو موضوع شطرى البحث .

(أولاً) الأخطاء القضائية

إذا جلس القاضى إلى منصة القضاء فعليه أن يدرك — وهو يقوم بأرفع
عمل بين الأعمال — أن عليه أن يترفع — بنفسه بتقديره ومشاعره وإرادته
عما يتنزل إليه سائر الناس . عليه أن يدرك أنه جندى مجاهد يدافع عن الحق

وينافح عن العدالة ، لا سيد مطاع متحكم فى الرقاب عليه أن يدرك أنه فدانى يحارب الظلم والشر والجريمة ، وفى سبيل هذه الحرب المقدسة لا وزن للراحة أو الصحة أو الحياة فان وجد أن الفداية تنقصه فحرام عليه محراب القضاء . ترى من القضاة من يجعل القضاء عملاً ثانوياً فى حياته ، صناعة تأتية بالخبز ، يقدم عليها ملاهيه وملذاته فلا يولى قضاياه من الاهتمام ولا يعيرها من وقته ، ما يكفى لبحثها البحث الدقيق الذى يقنعه فى نهاية الأمر والقاضى الذى يحدد ساعة معينة يجب أن ينتهى فيها من نظر قضايا اليوم ، موجود والقاضى الذى يسرع فى الحكم ويطوى القضايا طياً لى يلحق بالقطار العائد إلى بلده ، موجود . والقاضى الذى تنهال منه الأحكام مع أنفاسه لاقترب موعد المأدبة التى دعى إليها ، موجود .

وفى ركاب مثل هذه الأحكام تسير الأخطاء القضائية . ولعل فيها معنى من العمد لا تخطئه العين .

حقيقة أن القاضى يبدأ عمله ، وكاه نوايا طيبة ، واهتمام بدقة التحقيق ودفاع المتهم وتقدير الظروف المختلفة ، وإتاحة الفرصة لأشخاص الدعوى لبسط وجهات نظرهم . ولكن سرعان ما تتكرر أمامه نفس أنواع الدفاع من عديد من المتهمين فينقلب إلى الطرف الآخر ويصدق دفاع كأنه تلفيق وخداع ويطالب كل منهم باثبات براءته بدلا من أن يقيم هو الدليل على إدانته .

ولكن ، ليس كل خطأ قضائى بناشئ عن تقصير فى التحقيق والبحث والفحص ، وعدم إتاحة الفرصة للمتهم لبدء دفاعه وحسن تحقيقه بل إن كثيراً من أخطاء القضاء يأتى بالرغم من هذا كله — صادراً عن عوامل خفية فى النفس الانسانية ، تحركها كيفما تريد .

ومن أشهر الأخطاء القضائية التى حظيت من أبحاث علماء النفس والإجرام والقانون — وخاصة من الألمان — بالبحث والشرح والتعليل ، ما وقع فى قضية آدامز برجر .

وتتلخص وقائع هذه القضية في أنه في صباح يوم ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٦ وجدت جثة الفتاة جوليان ساندباور في جرن قريب من إحدى قرى جنوب أوستريا . وكان كل من في القرية على يقين من أن جريجور آدامز برجر هو القاتل . فقد كانت تعمل عنده خادمة ، ورغم أنه متزوج وله أربعة أطفال ، فقد دخل معها في علاقات جنسية أدت إلى إنجابها أربعة أطفال في مدة أربع سنوات . ثم تركت خدمته وظلت تتردد عليه في كل يوم تقريباً ولما كانت تطالبه بالمال كان يسئ معاملتها ويضربها ويهددها بالقتل .

وقد شهدت حماته ، وهي تقيم في مسكن مجاور ، بأنها في الليلة السابقة على اكتشاف الجثة ، سمعت صرخة من مسكن آدامز برجر عرفت فيها صوت جوليان . فاضطر إلى الاعتراف بأن جوليان جاءته في هذه الليلة ولكنها لم تكث طويلاً وغادرته قائلة أنها ذاهبة إلى لقاء عشيقها فرانك كونتس ، ولا يدري من أمرها شيئاً بعد ذلك .

وبسؤال كونتس إنكر كل علاقة له بجوليان . وتبين أنه صبي في سن السادسة عشرة عرف بالطيبة والهدوء ، وقد قررت أمه أنه ذهب للنوم مع أخيه في الساعة السادسة مساء ولم يغادر حجرته إلا في منتصف الليل قاصداً إلى مخبز أبيه كالمعتاد .

وبعد أيام أضاف آدامز برجر أن جوليان كانت أخبرته أنها معتادة على مقابلة فرانك كونتس في حديقة منزل والديه ، وأنه أعطاها في ليلة الحادث سترة تلبسها لشدة البرد هي التي وجدت على الجثة . فلماذا لم يذكر آدمز برجر هذه القصة من أول الأمر ؛ لماذا انتظر حتى تبين أن السترة التي وجدت على القتيلة خاصة به ؟

ورأى المتهم أن أحداً لا يصدقه في اتهامه للصبي فرانك ، فاختلق رواية مؤداها أن جوليان كانت أخبرته أنها أرسلت خطاباً لفرانك مع أكبر أبنائها تطلب منه نقوداً ، فسلمه ابنها لأحد الأولاد لتوصيله ، فلما علم فرانك

بذلك لامها على إهمالها الذي قد يؤدي إلى افتضاح علاقتهما . وبتحقيق هذه الواقعة المدعاة تبين أنها لا ظل لها من الحقيقة ، فقد انكرها ابن القتيبة ، وكذلك الصبي الذي قيل بأنه استلم هذه الرسالة ، كما نفاهما فرائك نفيًا باتًا .

ولم يقنع آدمز برجر بذلك ، بل أخذ يوجه دفة الاتهام إلى جار آخر لجوليان قال أن بينه وبينها عداوة ، ولكن شيئاً لم يؤيد هذا الاتهام الجديد . فانتهى الأمر إلى أن أصبح آدامز برجر هو المتهم الوحيد . وكان الباعث الذي دفعه إلى القتل واضحاً ، فقد أراد أن يتخلص من إلحاحها ، كما ظهر أنها عند ما قتلت كانت حاملاً في الشهر السابع فأراد أن يتخلص من عبء جديد وغير ذلك ، فقد شهد بعض الشهود بأنهم سمعوا تهديدته بأفشاء سر الحريق — وقد روته إحدى المرات وهي سكرى — على أن آدامز برجر حرصها على حرق أحد مخازنه عمداً لكي يحصل على مبلغ التأمين بطريق الاحتيال . فبقتلها ، يسكت آدمز برجر الصوت الذي قد يشى به في يوم من الأيام .

وقرب انتهاء التحقيق ، ورد على لسان صاحب الجرن الذي عثر فيه على الجثة ، أنه عند ما اكتشف الجثة كانت ملابسها مرفوعة فوق الوسطوعارية مما قد يفهم منه أن اتصالاً جنسياً حدث قبيل القتل . فاستخرجت الجثة بعد دفنها ، وتبين من فحصها أن وقوع هذا الاتصال لا يؤيده شيء ، مما زاد من ضغط الأدلة على آدمز برجر ودفع المحققين إلى الاعتقاد بأنه رفع الملابس قصداً لكي يكون في ذلك تأييد لاتهام فرائك كوتنس .

وفضلاً عن ذلك ، فقد ظهر أن فأساً وجدت في منزل آدامز برجر ينطبق سلاحها الحاد تماماً على أحد الجروح التي وجدت في الجثة ، كما أن الجروح الهلالية الشكل دلت على أنها تحدث من سكين معقوف مثل ما يستعمله دباغ الجلود ، وكان آدمز برجر دباغ جلود .

وأخيراً صدر الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة . وبعد حوالي ثلاث سنوات سلم فرائك وكان يعمل مساعد الخباز ، إلى صاحب العمل رسالتين

إحداهما إلى والديه والأخرى إلى سلطات التحقيق . ثم قطع شرايينه محاولا الانتحار ، ولكن أمكن إنقاذ حياته .

وكانت الرسالة تحتوي على اعتراف مفصل بقتله جوليان . فقرر أنها أغرته بالدخول معها في علاقات جنسية وكانت تقابله كثيرا بحديقة المنزل . وبعد أشهر كاشفته بأنها حامل منه ، وأخذت تخيفه وتهدهده وتبتز منه الأموال ، فاضطر إلى السرقة من والديه . وأخيرا قرر أن يتخلص منها . وفي ليلة الحادث ذهب للنوم في السادسة ، وفي الساعة السابعة تسحب على أطراف أصابعه إلى الحديقة حيث كانا تواعدا على اللقاء وقد أخفى بملابسه فأسا صغيرة ، وحملها على الذهاب معه إلى الخلاء بحجة أنه يخاف من كشف أمرهما ، وهناك استلقت ورفعت ملابسها فأنحنى عليها وانهال عليها بالفأس حتى قضى عليها .

وأخلى سبيل آدمز برجر . وحكم على فرانك كوندس — نظرا لصغر سنه وقت ارتكاب الجريمة — بالسجن سبع سنوات^(١) .

من هذه القضية نستطيع أن نتبين بعض النزعات والاتجاهات التي تحمل على الوقوع في الخطأ القضائي .

وأولها التأثير بالرأى العام ، ولو لاشعوريا . والرأى العام لا يحمل رأسا ، بل يحمل قلبا ؛ فهو لا يؤسس آراءه على المنطق بل على الهوى والعاطفة . والقاضى فرد من الجماعة قد لا يستطيع التماس من عقائدها مهما جاهد وحاول ؛ فهو يسمع تعليقات الناس — ومنها الكذب والاختلاق في بيته وفي ناديه وفي الطريق ، ويقرأ الصحف وما تحمل من تعليقات وتسكهنات ، وقد يصيبه من ذلك إيهامات خطيرة توجه دفته إلى غير الصواب والقاضى يتأثر بالرأى ، لا كفرد من الجماعة الكبيرة فحسب بل كفرد من الجماعة الصغيرة التي تحضر المحاكمة . فالجمهور الذي يستمع إلى أقوال

الشهود والمتهمين ومرافعات الدفاع والادعاء لا يستطيع أن يخفى أعجابه بشيء أو سخطه على آخر ، لا بناء على فهم واقتناع بل بالأكثر تأثراً بفصاحة الدفاع أو الادعاء ، أو عطفاً على المتهم أو المجنى عليه أو مقتناً له وليس القاضى إلا فرداً من أفراد هذا الجمهور .

وفي قضية آدامز برجر ، جاء المحققون ليجدوا الجماعة كلها مؤمنة بأنه القتال ، فلم يستطيعوا خروجاً عن سحر هذا الاجتماع .

وثانيها ذلك الميل إلى الترجيح . فالقاضى يميل إلى الأخذ بالفرض الراجح على أنه الحقيقة رغم أنه في ميدان الجريمة على الأخص ، قد لا تكون الحقيقة إلا في أبعد الفروض عن الإمكان . فلا شك في أن ارتكاب آدمز برجر للجريمة كان أرجح من أن يكون فرانك مرتكبها ، ولكن قد تبين كيف أن الواقع غير الراجح .

وثالثها النزعة إلى التأليف والتركيب^(١) فبمجرد أن يستقر القاضى على فرض من الفروض يأخذ في إخضاع كل ظروف القضية لهذا الفرض . ولا نقصد أن القاضى يعمل على تحويل الحقائق قاصداً ذلك أو بصفة شعورية بل هو في إيمانه بالفرض الذى أخذ به ، يجد أن من حقه أن يضيف بعض التفاصيل أو يسقط بعضها ، أو يفسر بعض الوقائع أو الأقوال بحيث تؤيد فكرته وتتمشى معها . بل قد يصل به تحمسه إلى حد توجيه الشهود ودفعهم في طريق فكرته ، وتكذيب المتهم فى كل ما يدلى به مخالفاً لهذه الفكرة وينتهى الأمر بأفطع الأخطاء ، كما وقع فى قضية آدمز برجر ؛ إذ صرف القضاء النظر عن كل ما يعارض اعتقادهم فى إدانته ، وكل ما يؤيد اتهام فرانك ، « والفوا » بين ظروف القضية بحيث أصبحت ناطقة بجرائم آدمز برجر . وكان فى استطاعتهم أيضاً أن يبدأوا بالاعتقاد بأن فرانك هو القتال ، « فيؤلفوا » ظروف القضية على هذا الوضع .

ورابعها تلك الوحدة اللاشعورية بين القضاء والاثام . فقد يدقق القاضى ويحقق ولكنه ودون أن يشعر وخلافا لما يضمن ، يتفادى مواضع بحث هى فى مصلحة المتهم ويتلافى ما يذكره تناولها ، ولعل سر هذه الوحدة فى أن تمثل الإثام ومثل القضاء كل منهما موظف عام يقوم على حق عام ، بينما الدفاع يقوم على حق خاص هو حق المتهم^(١) .

(ثانياً) الرأفة والقسوة

يختلف القضاء كثيراً فى مقدار ميلهم إلى استعمال الرأفة أو استعمال القسوة مع المتهم ، وقد يبرر القاضى مسلكه بمبررات ظاهرة معقولة ، كأن يقول إن قسوة الأحكام هى سبيله إلى أن يجتث الجريمة من أصولها . ولكن هناك عوامل لاشعورية لها أكبر الأثر فى هذا التوجيه ، نعالج أهمها فى إيجاز .

١ -- نزعة الاعتدال :

ففى نفس كل إنسان غريزة إلى العدوان والمقاتلة ، تضطره ظروف المجتمع إلى كبتها ، وقد يتسامى بطاقتها إلى أعمال مشروعة كالألعاب الرياضية الخشنة ، وممارسة الجراحة الطبية مثلاً . ويرى بعض علماء النفس أن القضاء أيضاً قد يكون منفذاً مشروعاً تنصاع منه هذه الغريزة ، فيجد بعض القضاة فى قسوة أحكامهم ، لذة التنفيذ عن نزعة شديدة الإلحاح .

(١) العقيدة العامة أنه خير للقضاء أن يبرىء مئة من المجرمين ، ولا يدين واحداً من الأبرياء ، وأن كل حكم يصدر ببراءة مجرم — تخرجاً وتحزناً — هو بمن ضئيل لزيادة ثقة الناس فى عدالة القضاء ، وأن معنى العدالة أظهر فى تبرئة البريء منه فى القصاص من الجانى . ولكن تذهب أقلية صغيرة إلى أنه لما كان خوف العقاب من أهم العناصر الاجتماعية فى منع الجريمة ، فإن إدانة المجرم أهم لدى المجتمع من الحكم بالبراءة تخرجاً ؛ وإن سوء الحظ الذى يذهب ضحية حكم خاطئ ، لا مانع من اعتباره سقط شهيدا من أجل وطنه .

٣ - عملية الانعكاس :

فقد يكبت القاضى فى نفسه نزعة لايستطيع تحقيقها ، ويمتلىء الأنا الأعلى بالسخط على هذه النزعة ، ويلج فى تحمل العقاب على وجودها ، فإذا جاء أمام القاضى متهم بارتكاب هذا الفعل ، عكس عليه العقاب الذى يتطلبه لاشعوره ، فأسرف فى القسوة^(١) .

« وبقدر ما يعانى لا شعور القاضى من وطأة الحرمان والسكبت وشدة الظماً إلى النزعات التى استباحها المتهم لنفسه وشفى غلته منها ، يكون نزوع القاضى إلى الصرامة فى العقاب الذى ينزله بالمتهم ، حتى يتم بذلك التعادل بين الرغبة المكبوتة فى نفس القاضى والعقوبة المفروضة من جانب المجتمع كضمن لتحقيق هذه الرغبة^(٢) . »

٣ - الإندماج^(٣) :

وهو أن يدمج القاضى شخصيته فى شخصية المتهم أو فى شخصية المجنى عليه فيشاطرهم مشاعره وعواطفه ، وغنى عن البيان أن الاندماج فى شخصية المتهم يؤدى بالقاضى إلى الرأفة ، أما الاندماج فى شخصية المجنى عليه فيدفعه إلى القسوة .

وهذه العملية لاشعورية ، فالقاضى لا يقصد أن ينحاز إلى هذا الجانب وذاك ، ولكنه يندفع دون أن يدرك إلى أحد الجانبين . والقاضى النابه هو الشديد الحذر من هذا الانحياز اللاشعورى ، وقد أعجبت مرة أشد الإعجاب بقاض واسع الإدراك تنحى عن نظر قضية نشل حافظة نقود وأحاطها إلى زميله القاضى الآخر ، وسبب ذلك بأنه فى الأسبوع

(١) Claud Mullins : Crime & Psychology. London, 1945 p. 216

(٢) عن محاضرة لأستاذنا محمد فتحى بك بعنوان « نفسية القاضى » منشورة فى مجلة القانون والاقتصاد - عدد نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٤٣ - ص ٣٨٦ .

(٣) Identification

السابق نـشـلـت مـنـه حـافـظـة نـقـودـه وـكـان بـها مـبـلـغ كـبـير مـن المـال ، وـكـنـت
أحـضـر بـعـد ذلـك الـجـلـسـة مـع القـاضـى الـآخـر ، وـعـنـدما عـرـضـت هـذه القـضـيـة
وـعـلم أـنـها وـارـدـة إلـيـه لـهـذا السـبـب لـم يـتـمـالك نـفـسـه مـن الشـوـرة عـلى « هـذا التـحـايل
فـى إلـقـاء العـبـء » . وـلو أنـصـف لأـدرك أن القـاضـى الأـول خـاف أن يـدـمـج
شـخـصـيـتـه فـى شـخـصـيـة المـجـنى عـلـيـه ، لـأنـه هـو كـان فـى نـفـس مـوقـف المـجـنى عـلـيـه
مـن أـيـام قـلـائـل .

كـما أذـكر أنـه جـىء إلـى بـمـتـهـم مـقـبـوض عـلـيـه لـسـرقـة مـعـطـاف ؛ وـعـنـدما
اسـتـدعـيـتـه لـاسـتـجـوابـه رأيت مـن نـفـسـى عـطـفا شـديـدا عـلـيـه فـرـدـت نـفـسـى عـن
التـصـرف ورجوت زـمـيلـى فـى نـظـر هـذا المـحـضـر ، وـمـع ذلـك ، لـم أشـعـر وـهو
يـنـصـرف مـن الغـرـفـة إلـا و أنا أنـصـحـه بـأن يـسـتـقيم فـى مـسـتـقـبـل أـيـامـه ، وـقـلت
لـه إن هـذه نـصـيـحـة أخـويـة خـالصـة ، وـعـنـد ذكـرى لـهـذه العـبـارة تـكـشـف لى
الـأمر وأـدركت أن سـر هـذا العـطـاف هـو شـبـه هـذا المـتـهـم بـأخـى فـى
بـعض مـلـاحـظـه .

إلا أن الـانـدمـاج فـى شـخـصـيـة المـتـهـم لـيـس إلـا اسـتـثـناء ، فـان الـأغـاب أن
يـكـون الـانـدمـاج فـى شـخـصـيـة المـجـنى عـلـيـه ، أو المـجـتـمـع بـهـفـة عـامـة ، بـاعـتـبارـه
مـجـنـيا عـلـيـه .